موقف النخبة المصرية من قيام الرئيس انور السادات بتصفيه المعارضة الداخلية عام ١٩٧١ (مراكز القوى)

منار محمد

د.انعام مهدي

موقف النخبة المصرية من قيام الرئيس انور السادات بتصفيه المعارضة الداخلية عام ١٩٧١ (مراكز القوى)

منار محمد

د.انعام مهدي

الملخص

سلط البحث الضوء على موقف النخبة المصرية من قيام الرئيس انور السادات من تصفية المعارضة الداخلية عام ١٩٧١(مراكز القوى) ، لاسيما وانها تصنع السياسة لمواجهة المشكلات ، وتحقيق الاهداف ، وقد اظهرت الدراسة تأييداً واضحاً في موقفها اتجاه الحركة التصحيحية التي قام بها الرئيس انورالسادات ، وربما يرجع السبب في ذلك الى ان الجماهير المصرية قد ضاقت بتصرفات تلك المراكز ، وسيطرتها على كافة مرافق الدولة ، رغم ذلك ظهرت بعض الاصوات المعارضة لتلك الحركة ، وعدتها تراجعاً حقيقياً عن مبادئ واهداف ثورة الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٥٢،وعن ما وعد به الرئيس انور السادات عند توليه الحكم في السير على خطى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.كما ان العديد من الشخصيات لم تعبر عن مواقفها لخشيتهم من التنكيل بهم ، وعوائلهم لذا نرى ان مواقفهم قد تغيرت في التعبير عن الاحداث بعدم مغادرة مراكزهم او بعد زوال الحكم .

المقدمة:

في الأول من ايار ١٩٧١ وبمناسبة عيد العمال قام السادات بزيارة لمدينة (حلوان)، وقد نظّم اعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي تظاهرة كان الهدف من ورائها وضع الرئيس أنور السادات في وضع حرج ومقاطعته في القاء خطابه، وذلك برفع الاف الصور للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، واطلاق هتافات مبطنة بتحذير السادات من الانحراف عن طريق عبدالناصر أو المساس بالاتحاد الاشتراكي العربي وقياداته؛ إلاّ أن التظاهرة فشلت في تحقيق الغرض منها، والقى السادات خلالها خطاباً تحدث فيه بصراحة عن تصميمه على تصفية ما اسماه آنذاك (مراكز القوى)[١].

وعلى أثر معارضة اعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي لقرارات الرئيس أنور السادات ومحاولتهم تأليب الشارع المصري عليه وتحشيده ضده، قرر ان يقوم بتصفية خصومه مستنداً في صراعه على السلطة معهم؛ على تأييد القوات المسلحة المصرية له، ووقوفها مع الشرعية كونه رئيساً منتخباً لمصر، وهو بذلك حاول كسب ود النخبة العسكرية المصرية[٢].

راهن الرئيس أنور السادات على وقوف الشعب المصري معه مستنداً على أن خصومه كانوا قد اكتسبوا كراهية النخب الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في مصر نتيجة ارتباط اسماءهم بأعمال قمعية ضد الشعب المصري في حقبة الرئيس جمال عبد الناصر، لا سيما علي صبري(وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية) الذي كان الرئيس أنور السادات يصفه بالانتهازي الذي استغل نفوذه في عهد الرئيس جمال عبد الناصر لتزوير الانتخابات، والحصول على الامتيازات والمناصب، وارتبط أسمه بشخصيات ناشطة في مجال جمع المعلومات الاستخبارية التي كانت تستخدم غالباً في اغراض قمعية، وشعراوي جمعة وزير الداخلية الذي تجاوز الديمقراطية في قمعه تظاهرات الطلبة والعمال عام١٩٦٨[٣]، وكذلك انضم عبد المحسن ابو النور إلى جبهة علي صبري المناوئة للرئيس أنور السادات وعندما قدموا للمحاكمة لم تسند إليه تهمة الخيانة العظمى لأنه لم يكن ساعتها يتولى منصب الوزير[٤]. كما روج للرئيس أنور السادات أن النخبة المناهضة له التي تسيطر على(٩٠%) من مقاليد القوى الفعلية في مصر كانت تنوي إحداث انقلاب على حكومته، فكان نصب عينه كلاً من الفريق محمد فوزي وزير الدفاع، ووزير الداخلية شعراوي جمعة، ووزير الاعلام محمد فايق، والنائب لبيب شقير وعلي صبري نائب الرئيس أنور السادات، فما كان من تلك الاطراف ألا أن تنفي ذلك دون جدوى[٥].

تمثلت سياسة الرئيس أنور السادات في تصفية المعارضة الداخلية بأقصاء النخب المصرية التي تعارضه، والتي بدأت بشخصية علي صبري الذي عزم الرئيس أنور السادات على اقالته، فاعترض أحمد درويش عضو اللجنة المركزية في الاتحاد الاشتراكي على ذلك، على أساس خروج علي صبري عن الموضوع [المقصود هنا حديثة عن رفض قيام اتحاد

مصري، سوري، ليبي]، وقدم اقتراحاً بمنعه عن الكلام افضل من استقالته، فوافق الرئيس انور السادات على رأي العضو في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي أحمد درويش، وعرض اقتراحه للتصويت، وكانت مفاجأة مذهلة للسادات إذ لم يؤيد الاقتراح بإيقاف علي صبري عن الكلام سوي أربعة فقط هم كلا من سيد مرعي[٦] ومحمد حسنين هيكل ومحمد الدكروري وأحمد درويش نفسه، بينما وقف في صف استمراره حوالي (١٤٦) عضواً، فما كان من الرئيس أنور السادات ألا المضي قدماً بقراره المتمثل بإقالة علي صبري في الثاني من أيار عام ١٩٧١[٧]، وإقالة شعراوي جمعة في الثالث عشر من أيار من العام نفسه، بتهمة التآمر على رئيس الدولة[٨].

أدت تلك الاجراءات قيام النخبة العسكرية والسياسية من الوزراء المعارضين لسياسة الرئيس أنور السادات بتقديم استقالة جماعية في محاولة منهم لخلق أزمة دستورية[٩]، الا ان الرئيس السادات قبل استقالتهم، وامر قوات الحرس الجمهوري بإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم بعد أن ثبتت عليهم تهمة التآمر على رئيس الدولة، والانقلاب على الشرعية منهياً بذلك دورهم السياسي، وقد عرفت الاحداث بأحداث الخامس عشر من آيار، بينما اطلق عليها المؤرخون (ثورة التصحيح) أو (الثورة المضادة)[١٠].

موقف النخبة المصرية من تصفية المعارضة الداخلية عام ١٩٧١(مراكز القوى):

أوضح الرئيس أنور السادات أن الهدف من التصحيح "**إرساء سيادة القانون، وإعزاز كلمة القضاء، وإقامة دولة المؤسسات، ووضع الضوابط التي يعرف المواطن من خلالها حقوقه وواجباته بوضوح، ويمارسها في طمأنينة** "[١١].

وقد نفى حلمي السعيد وزير السد العالي والكهرباء في شهادته على تلك الاحداث ما ذهب اليه السادات من ان غرض الاستقالة خلق ازمة دستورية مبرراً الاستقالة لاختلاف في التوجهات وتناقض المواقف قائلاً " **ما لم يقل إن هؤلاء القيادات استقال أصحابها لنصرة مبادئ وأنهم اداروا ظهورهم لكراسي الوزارة لأنهم يرفضون أن يسيروا في اتجاهات تتناقض وقناعاتهم بل ويدركون انها سياسات تقود البلاد إلى مصير مؤلم ونتائج مدمرة، لذلك آثروا الاستقالة رفضاً لسياسات مرفوضة وكان في إمكانهم أن يصمتوا كي يستمروا**

في مواقعهم القيادية ومتشبثين بكراسي الحكم لو كانوا طلاب حكم وسلطة، لكنها المواقف الصحيحة وقرارهم الحر الذي كان مقابلة توجيه تهمة الخيانة العظمى لهم وما تبع ذلك من اساءة متعمدة وتجريح مقصود لهم ولتاريخ نضالهم وسجل اعمالهم"[١٢]، ويستطرد بالحديث فيرى ان الغرض من الاقالة لإظهار مصر على أنها بجانب المعسكر الامريكي "**لم يكن هناك داعي لها خصوصاً وانه منتظر زيارة روجرز وهذه الاقالة ستترك مجالاً للتأويل على اساس ان علي صبري يعتبر ان كان حقاً أو كذباً يميل الى المعسكر الشرقي"**[١٣].

وتأتي شهادة خالد محيي الدين لتفند شهادة السادات من ان غرض الاستقالة القيام بانقلاب فيقول "**لم يكن امام السادات سوى القيام بانقلاب عسكري كان اللجوء الى المؤسسات الدستورية مستحيلاً بعد ان ثبت له ان الاغلبية الساحقة لا توافقه الرأي فلم يكن امامه سوى الاستقالة أو الانقلاب، فأستعان بالحرس الجمهوري لإنجاز الانقلاب"**[١٤].

واعرب محمود السعدني عن رأيه بخصوص الاقالة بأنها حق مشروع لرئيس الجمهورية بالقول "**احنا مش بتوع علي صبري احنا بتوع عبد الناصر، ورئيس الجمهورية ومن حقه اختيار نوابه ومساعديه ومن حقه تعيينهم ومن حقه فصلهم**"، ويرى انه كان لا بد من للخمسة (يقصد بهم مراكز القوى) من تقديم استقالتهم بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، لكن اصرارهم على البقاء ادى للاحتكاك بالرئيس السادات بالتالي اعتقلهم وزج بهم في السجن[١٥].

وجاءت شهادة محمود السعدني ليوضح الإطار الأقرب للحقيقة في تلك الاحداث، قائلاً: "**الحقيقة أنه في عام ١٩٧١ حدث صدام وصراع على السلطة، ولم يكن مؤامرة على الحكم، وإنما كان هناك مجموعتان في السلطة، هما جناحا ثورة ٢٣ تموز، المجموعة الأولى ناس يريدون أن يسيروا على خط عبد الناصر، والمجموعة الثانية ناس يريدون أن نغير قليلاً في هذا الخط، لكن الأهم أن الجناح أو الجماعة التي قبضت عليها وضربت وكنت واحداً منها، لم تلتفت إلى شيء مهم جداً وهي أن السياسة فيها مبدأ ثابت لا يتغير.. وهو مثل انكليزي يقول ((no body Governer from tomb ومعناه لا يستطيع احد ان يحكم من القبر، فعبد الناصر مات لذا فإنه لا يستطيع أن يتحكم في**

مسيرة الدولة، لكنهم تشبثوا بأن طريق عبد الناصر هو نفسه الذي صنعه عبد الناصر، لكن الحقيقة أن عبد الناصر وضع نظاماً في الحكم لا يناسب إلا جمال عبد الناصر"[١٦].

برر محمد سعد الدين زايد[١٧] احد المتهمين في شهادته الغرض من الاستقالة قائلاً: "**احنا بنضع استقالتنا تحت تصرف السيد الرئيس وكنا بنقصد بهذه العبارة حاجتين الحاجة الاولى احنا مش بنستقيل فعلاً وانما بنضع الاستقالة تحت تصرف السيد الرئيس وله ان يقبلها او لا يقبلها والحاجة الثانية ان الرئيس اذا قبل الاستقالة فله مطلق الحرية في ان يعين من يشاء وكان قصدنا ان احنا بنضع نفسنا تحت تصرف الرئيس في ان يبقينا أو لا يبقينا**"[١٨].

أما وجيه أباظة[١٩] فقد أنتقد مراكز القوى التي قدمت استقالتها معرباً عن ان الرئيس أنور السادات لن يتأثر بهذه الاستقالات بل أنه سوف يعمل على تعيين وزراء جدداً بدلاً عنهم، مؤكداً عدم حدوث ازمة في البلاد كما توقعت تلك المراكز[٢٠]. بينماعَزا الكاتب مجدي حماد[٢١] رفض أنور السادات توقيع "أمر القتال" لبدء الحرب في الموعد الجديد هو الذي دفع الفريق أول محمد فوزي إلى تقديم استقالته، ومعه كل "المجموعة الناصرية"، في ١٣ آيار عام ١٩٧١، مما هيأ الفرصة لكي يقوم أنور السادات باعتقالهم جميعاً، في ما عرف بقضية "مراكز القوى"، ومن ثم رفع الغطاء عن كل ما كان كامناً من توجهاته، ونياته الحقيقية التي تمخضت في النهاية عن زيارة اسرائيل[٢٢].

بينما رأى محمد حافظ اسماعيل أن الاقالة تعكس مدى الشرخ في داخل القيادة المصرية لاسيما وانها جاءت قبل يومين من زيارة روجرز[٢٣]، ويرى اللواء طه زكي ان اقالة علي صبري "**خطوة جريئة من السادات**" كون الاخير كما يقول: "**كبير مجموعة ومراكز القوى**"[٢٤].

وراى محمد حسنين هيكل "**اعلان الاستقالة الجماعية كانت قصداً مقصودة، فالحفل الذي نظمه الاتحاد الاشتراكي الذي يتولى علي صبري أمانته العامة، وحضور الاحتفال ضم جماهير العمال أي أكبر مستفيد من الاشتراكية التي كان علي صبري من غلاة الدعاة لها، وكانت تلك الاقالة بمثابة جرس دوي وإشارة حمراء أضيئت وبات معها أن لحظة حسم**

الصراع على الابواب "[٢٥]، وتقول جيهان السادات[٢٦] زوجة الرئيس المصري أنور السادات بخصوص الاستقالة "**كان الوزراء يعتقدون أنهم بتقديم استقالاتهم الجماعية سيخلقون أزمة دستورية يضطر حيالها أنور الى أن يقدم إستقالته كرئيس للجمهورية. وبرغم أن توقيت استقالاتهم الجماعية كان ذكياً إلا أن بقية أستراتيجيتهم كانت على درجة من الغباء**"[٢٧]. واكدت تيقن انور السادات ان مراكز القوى سوف يعارضونه ويثيرون له المتاعب، ومن اجل هذا سيكون على أنور السادات مواجهة مشاكل مصر بمفرده، فسيكون حوله "**رجال غير أوفياء، وسيحاولون النيل منه، عرفت ذلك مباشرة من لحظة أن مات عبد الناصر واصبح السادات رئيساً لمصر** "[٢٨].

وعلق حسين الشافعي على الاستقالات فيقول: "**كان في تصورهم أن لهم وزناً شعبياً، واستقالتهم ستهد الدنيا، وستقوم لها قائمة الشعب المصري، ولكن الذي حدث ان استقالتهم لم يكن لها أي رد فعل** "[٢٩]، ونشرت صحيفة الحياة اللندنية ما عبر عن موقف حسين الشافعي من احداث مايو ١٩٧١ في انها لن يكون لها تأثير على السياسة المصرية، وأن الرئيس انو السادات يحظى بدعم كامل من الشعب. كما وصف تصرفات مجموعة أيار بأنها اخذت شكل المؤامرة، ويصفهم قائلاً "**اصحاب دكاكين في السياسة اعتقدوا بأنهم يستطيعون ان يحكموا بعد وفاة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر**" [٣٠].

انقسمت النخبة المصرية ازاء القضاء على المعارضة الداخلية، والتي يطلق عليها ايضاً "**مركز القوى**" أو "**ثورة التصحيح**" الى قسمين، قسم مؤيد وهم الاكثرية، وقسم معارض، وهم الاقلية، وهذا بحكم التأييد الكبير لإجراءات الحكومة المصرية، فوصف الدكتور مصطفى ابو زيد المدعي العام علي صبري بأنه " **اكثر المتآمرين طلباً للسلطة وسعياً لها، ورغبة فيها هو المتهم علي صبري الذي كان يتمنى ان يضع الدولة بأسرها تحت وصايته**"[٣١].

وراى الدكتور رشدي سعيد ان هذه التصفية مكنت القيادة المصرية من التقاط انفاسها لإكمال مسيرة العمل الجاد للأعداد المعركة، واكد ان هذه التصفية اتية لا محالة حتى ولو لم يأت السادات للسلطة[٣٢]، وانسجاماً مع ما يراه رشدي السعيد تجاه القضاء على مراكز

القوى، رأى وزير الحربية احمد اسماعيل علي[٣٣]، ان الحركة خلصت الانسان المصري من قبضة اساطير الاستبداد التي تتحكم في مصيره[٣٤]، كما واكد ان حركة أيار كانت متوقعه من الرئيس أنور السادات لكي ينفرد بالقرار، ومن مميزاتها أن خلصت مصر من مجموعة علي صبري[٣٥]. ويستطرد بالقول ان هدفهم كان هو الرئيس أنور السادات، أو بمعنى أدق تحويله الى مجرد "**رئيس واجهة**" يحكمون هم من خلاله[٣٦].

وعد الفريق محمد صادق[٣٧] ان ما حدث لم يكن ثورة، بل ولم يكن هناك رجال وقفوا أو قاوموا، بل ان بعض الذين وقفوا مع رئيس الجمهورية في آخر المطاف هم انفسهم الذين كانوا في جانب اعدائه في البداية، واعتبر ان ما حدث لا بد ان يكون درساً للزعماء والقادة الذين تلتف من حولهم مجموعة من المتسلقين والمنتفعين والمتظاهرين بالولاء، فهولاء باستعدادهم الاخلاقي هم الحقل الخصب دائماً لكل خيانة، وانحراف وهم اول الفارين عندما يحيق الخطر. مؤكداً أن وقوفه الى جانب الرئيس انور السادات ليس حباً في شخصه، ولكن بهدف الحفاظ على الشرعية واستقرار الأمن في البلاد[٣٨]، ويبين ضياء الدين داود رأيه حول أحداث أيار فيقول "**كان السادات ومنذ توليه حسبما أثبتت الأحداث قد أضمر أو قد أعدَّ للانقلاب على ثورة يوليو، والتخلص من رجالها ومنجزاتها ومبادئها. ومن ثم كان ذلك شغله الشاغل وتفكيره الدءوب وسعيه وإعداده، وتغطيه نواياه بالخداع والتمويه، ومنا نحن تشغلنا المعركة والاعداد لها عسكرياً وسياسياً وشعبياً ونحرص على مناخها ونتحمل في سبيل ذلك أساليبه وممارساته**"[٣٩].

وتحدث ممدوح سالم أمام مجلس الشعب عن أحداث آيار مؤكداً أنها اعطت دروساً وعبر، وبكل ما أنهته من مظالم والآم، وبكل ما بعثته من آفاق وآمال مؤكداً استغلال تلك المراكز لمواقعها في محاولة لضرب ثورة تموز عام ١٩٥٢ قائلاً" **كانت ثورة ٢٣ يوليو بمبادئها وأهدافها تمر بأحرج مراحلها فقد ادعت مراكز القوى لنفسها حق تفسير مبادئ هذه الثورة وأهدافها، ورفعت باسمها شعارات لا تنتمي اليها ومارست تحت ستارها اعمالاً ليست فقط غريبة عنها، ولكنها أيضاً متناقضة معها**"[٤٠]، واضاف قائلاً: " **كانت ثورة للحرية والكرامة، ولكنهم مارسوها ثورة على الحرية والكرامة، وكانت اشتراكيتها عدلاً**

اجتماعياً تسيطر من خلاله قوى الشعب على مصادر الانتاج فأصبحت الاشتراكية أسلوباً للتحكم والتسلط، ووسيلة للقهر والاذلال. وعندما التفت الجماهير حول قائدهم لتصحيح هذه الاوضاع تجلت أصالتها وحكمتها ووعيها، فقد رفضت ان تؤخذ ثورة ٢٣ يوليو بذنب اولئك الذين يسيئون اليها، وتمسكت بثورتها وأصرت عليها واخذت تعود بها الى جوهرها النقي ومبادئها الاصيلة"(٤١).

اما الدكتور مصطفى خليل(٤٢) رئيس الهيئة العامة للأذاعة والتلفزيون فقد عبر عن موقفه المؤيد في وصف تلك المراكز انما هي سيطرة شيوعية على مقدرات البلاد مؤكداً وقوفه الى جانب القضاء على تلك المراكز قائلاً: "**سيطرة النفوذ الشيوعي على مقدرات البلد كان بيهدد النظام .. وهنا اجتمعت هذه المجموعة .. واتصلنا بالرئيس السادات..احنا عاوزين نقف وراك في هذا الصراع**" (٤٣).

في حين وصف الدكتور عزيز صدقي(٤٤) في بيان القاه وبثته إذاعة القاهرة مراكز القوى "**بأنهم رؤوس الفتنة والتآمر خرجوا من جحورهم ليكشفوا عن أنفسهم أخيراً كمراكز قوة يريدون فرض وصايتهم على الشعب، والسيطرة على الناس باستخدام اساليب التخويف والارهاب والخداع اعلنها الرئيس جمال عبد الناصر وخلفه الرئيس أنور السادات أنه لا يمكن أن يكون هناك مداخل للسلطة أن كل السلطات للشعب**" (٤٥). كما انه سعى متحمساً لحماية الشرعية المتمثلة بالرئيس أنور السادات من خلال تعبئة العمال في منطقة شبرا لتأييد الرئيس أنور السادات، والتخلي عن علي صبري(٤٦).

بينما اثنى رئيس الوزراء محمود فوزي على تلك الأجراءات قائلاً "**لقد مرت على بلادنا ظروفاً صعبة ومحيرة، والان وقد انقشع الضباب عن الكثير من الامور، اصبح عندنا وضوح في الرؤية مما يساعدنا على تدعيم وتوسيع قاعدة التعاون المفتوح بين الحكومة والشعب**"(٤٧).

وراى محمد حافظ اسماعيل ان موقف الرئيس أنور السادات ضد مراكز القوى في مصر كانت موقفاً ضد التحكم الفردي الذي ادى الى الاخلال بحريات الناس وكرامتهم والى الخروج

على مبدأ سيادة القانون وقدسية القضاء.. وتصدى أنور السادات لكل ذلك واثبت انه الزعيم المصري المؤمن بقيم المجتمع وبآماله واهدافه[٤٨].

أيد كل من عبد اللطيف البغدادي، وكمال الدين حسين[٤٩]، وحسن ابراهيم الخطوات التي اتخذها الرئيس أنور السادات خلال الايام الاخيرة لاسيما قضائه على مراكز القوى[٥٠].

أما عصمت سيف الدولة[٥١] فقد عارض "**انقلاب السادات**" الذي لم يكن مفاجأة له كونه امراً متوقعاً لميول الاخير للأنفراد بالحكم، وراى المفاجئة الحقيقية كانت في تصديق قيادة الثورة في ليبيا لمزاعم السادات الوحدوية، وانحيازهم اليه في صراع آيار ١٩٧١[٥٢].

وصف امين مصطفى شاكر[٥٣] وزير السياحة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر قرار القضاء على مراكز القوى عليهم بالموفق واصفاً اياهم بـ" **الاغبياء**" لاعتقادهم بتقديم الاستقالات ان الجماهير ستقف خلفهم ؛ الا ان ذلك لم يحصل كون تلك المراكز كانت تلاقي كراهية كبيرة من الغالبية العظمى من الجماهير المصرية بل على العكس من ذلك خرجت مظاهرات تطالب بمحاكمتهم لما ارتكبوه من خيانات قائلاً" **كانت الجماهير تعلم حقيقة هذه الطغمة الفاسدة، لم تشعر بسعادة في حياتها قدر ما شعرت عندما استقال هؤلاء الطغاة الصغار**" [٥٤].

ويجد محمد فائق وزير الاعلام ان هناك مبالغات ومغالطات حول موضوع مراكز القوى، واستخدام اللفظ في غير موضعه كثيراً، وانه لو كان هناك مراكز قوى لتمكنت من تشكيل موقع خارج عن شرعية الدولة، مثال عبد الحكيم عامر، عندما اعتكف في بيته، عقب هزيمة سنة ١٩٦٧، وتجمع حوله عدد كبير من ضباط الجيش وبعض رجال الدولة، أو عندما فعل شيئاً مشابها عام ١٩٦١، بعد الانفصال وذهب إلى قريته (أسطال)، وتجمع هناك بعض من قادة القوات المسلحة، وكان ذلك انقلاباً جزئياً أصبح له نتائج واضحة فيما حدث بعد ذلك[٥٥].

وبخصوص احداث أيار يتحدث خالد محيي الدين قائلاً:" **أننا لم نكن مجموعة كما صورنا، وإنما كانت هناك قيادات في البلد ترفض أسلوبه في الحكم وترفض فكره السياسي**"(٥٦).

كان الرئيس انور السادات قد أصدر قراراً لتحويل القضية الى المدعي كخطوة أولى من قبله لإصدار أحكاماً مشددة على مجموعة أيار يقول محمد عبد السلام الزيات عن ذلك كانت هناك نيه مبيته على اعدام أحد المتهمين، وأنه [أي انور السادات] عقد العزم على اعدام علي صبري وسامي شرف، وعندما ادركت استحالة اثنائه عن رأيه تركته توعدني السادات بالحساب، وقال لي"**اذا كنت تريد الاستقالة فأن الباب مفتوح** "(٥٧).

ويجد نائب رئيس الوزراء النبوي أسماعيل(٥٨) أن الرئيس أنور السادات لو نظر الى موضوع مراكز القوى نظرة تقليدية ما كان قد أقدم على هذا الأجراء لأن هؤلاء الاشخاص كانت بيدهم كل مقاليد الحكم في البلاد، حيث كانت بيدهم القوات المسلحة، والشرطة، والإعلام، ومجلس الأمة، وفي أيديهم الاتحاد الاشتراكي بأكمله، والتنظيم الطليعي السري، ولو كان السادات قد أجرى حساباته بالنظرة التقليدية العادية لكان قد تردد في اتخاذ هذه الخطوة وأجلها حتى تتاح الظروف المناسبة لذلك(٥٩).

استهزء المهندس عثمان احمد عثمان بمراكز القوى، وبعدم قدرتهم من القضاء على الرئيس انور السادات، ويستطرد بالحديث كيف ساهم في ما وصفه "**بالمعركة**" التي بلغت ذروتها بعد قبول استقالة الوزراء، وتشكيل وزارة جديدة، والدعوة الى وقوف الشعب بجوار الرئيس انور السادات في القضاء على من وصفهم " **القلة الضالة والمضللة لأنقاذ مصر منهم، ومما يمكن ان ينتظر مصر بسببهم** ". كما ويتحدث عن انه عقد اجتماعاً فورياً مع جميع مسؤولي الشركة، والاتفاق على ارسال مائة سيارة لوري والتوجه الى منزل الرئيس انور السادات في الجيزة، حيث تجمع رجال شركة "المقاولون العرب" مع باقي الشعب هناك لتصدي لأية محاولة قوة تتصدى لهم. كما ويقول "**طلبت منهم الا يستجيبوا لأية محاولات لإبعادهم عن منزل الرئيس السادات، لأنني وضعت احتمال أن تتحرك أذناب مراكز القوى تحت أية دعوى من الدعاوي وتحاول تشتيتهم، وهتف رجالنا للحرية والديمقراطية مع أنور**

السادات، وكان لنا شرف أننا أول من خرج من جماهير الشعب التي ملأت القاهرة من كل مكان لتعلن تأييدها لثورة ١٥ آيار"[٦٠]. كما اثنى صوفي أبو طالب[٦١]على قضاء الرئيس أنور السادات على تلك المراكز، وانه بذلك توجه بالبلاد توجهاً ديمقراطياً بقضائه على من يسمون بمراكز القوى؛ لأن مصائر الناس كانت رهينة بكلمة تخرج من فم واحد من هؤلاء، وكان الناس رافضين لهذا النهج في تسيير شؤون البلاد، ولكنهم لم يستطيعوا أن يعلنوا عن ذلك، وإلا كان مصيرهم الاعتقال والسجن، الى جانب أن ارزاق الناس جميعاً في ذلك الوقت كانت في ايد النظام[٦٢].

اتفق المستشار احمد سميح طلعت [٦٣] وزير العدل مع المستشار بدوي حمودة رئيس المحكمة الدستورية العليا على ان النجاح الحقيقي لثورة ١٥ آيار في كونها اوضحت معالم مؤسسات الدولة، وبلورة مبادئها الاساسية التي هي جزءاً من العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجيدة، ورأى انها"**حققت الانتقال من مرحلة الشرعية الثورية الى مرحلة الشرعية الدستورية، بحيث أصبحت الثورة بعد ١٥ آيار مجموعة من القيم والمبادئ السائدة تستمد استمرارها من خلال مؤسسات الدولة الدستورية ومن حركة الجماهير وليس من اجراءات استثنائية**"[٦٤].

ورأى رفعت المحجوب[٦٥] الامين الاول للاتحاد الاشتراكي ان التصحيح لم يكن استبدالاً انما كان تغيراً في اسلوب الحكم نفسه، واذا كان ذلك اليوم قد سمى الحادث (حركة) فأن هذه الحركة اصبحت "**ثورة حقيقية**"، خلصت الثورة الام من سلبياتها وردتها الى الطريق القويم[٦٦].

وقد عارض بعض الوزراء سياسة الرئيس أنور السادات تجاه نيته مع زملائهم، ووقفوا بالضد من أمر اعتقال تلك النخبة من الوزراء وقيادات الاتحاد الاشتراكي العربي، وقالوا للرئيس انور السادات أنه ليس هناك مؤامرة على قلب نظام الحكم، فالوزراء قد استقالوا بإرادتهم، ولو كان وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي يريد قلب نظام الحكم لما قدم استقالته قبل قيامه بعملية انقلاب، ولكن الرئيس أنور السادات أصر على محاكمة الوزراء ومعارضيه

بعد أن اعتقلهم جميعاً، وكان من بين المعارضين ايضاً محمود رياض نائب رئيس الوزراء الذي خرج من الوزارة بعد تلك الاحداث [٦٧].

بينما راى الكاتب محمد حماد[٦٨] في كتابه(شعراوي جمعه شهادة للتاريخ) ان تلك المراكز لم تكن تعتزم القيام بأنقلاب من اجل الوصول الى السلطة مفسراً الامر في كون تلك المراكز كانت تمتلك مفاتيح السلطة ومغاليقها، فكان من الطبيعي الا يفكروا في الانقلاب على انفسهم، وأن الرئيس انور السادات هو من تآمر عليهم، ونجح فيما فشلوا فيه لأنه خطط ودبر، وتآمر من وراء ظهورهم، وفي أحيان اخرى امام أعينهم، وهم في غفلة عن مجرد التفكير في التآمر ضده[٦٩] بالقول:"**لم يفكروا جادين في التآمر على السادات وكانت إمكانية إزاحته بين أيديهم، وكان بين أيديهم الكثير من أدوات السلطة، والقليل من العزم، وكان ذلك ضمن أسباب أخرى كثيرة جعلتهم لا يفكرون في قليل من التآمر الذي يصلح لهم إمكانية الاستمرار، ولكن السادات تآمر عليهم، فنجح فيما فشلوا فيه**"[٧٠].

ثم يعود ويصف الرئيس انور السادات بأنه "**سيد المتآمرين**" مؤكداً ان هدف مؤامراته لم تكن إزاحة البعض ممن كانوا في الدوائر الاولى، وانما كانوا مجرد غاية، كونها مسألة لا يمكن التوقف بها عند حدود ما يحلو للبعض وصفه بأنه " **صراع على الحكم** " ذلك أن تاريخ ما حدث ووقائع ما جرى في مصر بعد الخامس عشر من آيار ١٩٧١ أبعد مما ذهب إليه البعض، لكونها مؤامرة أستهدفت اولاً: " **إزاحته سياسات عبد الناصر قبل أن تستهدف الإطاحة برجاله... كانت الاولى هدفاً...وكانت الثانية مجرد وسيلة** "[٧١].

بينما رأى الاستاذ هشام عبد القادر[٧٢] أن مراكز القوى هي من أهدت رؤوسهم على طبق من ذهب إلى الرئيس أنور السادات، الذي تمكن من التخلص منهم جميعاً بضربة واحدة، واستطاع بدهاء أن يؤمن نفسه من خلال الاتفاق مع الليثي ناصف رئيس الحرس الجمهوري، ومحافظ الاسكندرية ممدوح سالم الذي كلفة بوزارة الداخلية، ثم العمل على تنظيم مظاهرات تخرج لتأييده [٧٣].

وتوصل الكاتب عبد الستار الطويلة[٧٤] الى تفسير الاحداث الى ان "**ثورة التصحيح**" لم تكن خطة انقلابية، والا فما معنى استقالة وزير الدفاع، وغيره من الوزراء، ويصفها بأنها

يمكن القول عنه أحاديث، وهمهمات، وتحريضات على احداث انقلاب دون تأييد جماهيري، منتقداً ثورة الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٥٢ كونها لم تنجب من تلك المراكز رجلاً سياسياً قادراً على ادارة، وتوجيه الجماهير(٧٥) قائلاً : "**لم تكن لدى معظم الانقلابين أي روح نضالية بل تخاذل اغلبهم، وانهار عندما قبض عليهم، وتبادلوا الاعترافات، والاتهامات، واتضح انهم نمور من ورق، وكان طبيعياً ان تنهار كوادر الصف الثاني والثالث بدورهم، ولم يكن مع الانقلابين ايه جماهير على الاطلاق، أي انها لم تكن ترى في أي فرد منهم انه رجل سياسي وقائد جماهيري** "(٧٦).

ويستطرد بالحديث متهماً محمد حسنين هيكل بأنه هو من قدم النصيحة الى الرئيس انور السادات قائلاً "**بأن يحول مواجهته مع رجال عبد الناصر إلى صراع من اجل الديمقراطية، ولكي لا يبدو وأنه صراع على السلطة أو الحكم، لذلك أظهرهم الرئيس السادات انهم مجموعة كانت تكتم على أنفاس الشعب وتعوق مسيرة التحولات الديمقراطية التي كان يحاول أن يقوم بها، وكانت تعترض على محاولاته التصحيحية، مثل رفع الحراسة، والافراج عن المعتقلين**"(٧٧).

وهذا يعني أن الجناح أو المجموعة الأولى التي عارضت سياسة الرئيس انور السادات كانت تمثل النخبة المصرية التي طمحت للسير على خطى الناصرية وفق مبدأ الجماعة في صنع القرار، وتم اقصائهم وملاحقتهم نتيجة لمواقفهم ضد سياسة الرئيس انور السادات.

كان علي صبري قد اصدر لأعوانه أن من لا يطيع أوامره يجب ان يبعد ويعدم، ونراه يسوغ عدم تحرك قيادات الاتحاد الاشتراكي لعمل عسكري ضد انور السادات على الرغم من سيطرتهم على اغلب اجهزة الدولة للموقف الحرج الذي مرت به مصر، لذا لم يدع هو ومؤيدوه الجيش ليدخل في مواجهة مسلحة مع الحرس الجمهوري التابع لأنور السادات خشية حدوث حرب داخلية في وقت كانت فيه "أسرائيل" تتربص بمصر، وانهم حرصاً منهم على مصلحة البلاد تركوه يفعل ما يريده(٧٨).

وفي شهادة الدكتور مصطفى محمود راى أن الرئيس أنور السادات سار على طريق الرئيس عبد الناصر بالإطاحة بالمعارضين ونجح في ذلك، وتحقق مراده، كما كان يقول عن

الرئيس أنور السادات "**بأنه يغمض عينه فيرى المستقبل.. ونحن نفتح عيوننا ولكن نرى الماضي**"[٧٩].

أما هيكل فيقول عن "**حركة التصحيح**" عن انها استمرار لثورة الثالث والعشرين عام ١٩٥٢بالقول: "**إننا لسنا أمام بداية جديدة، وإنما نحن على طريق الاستمرار، وإلا وجدنا أنفسنا نقع في شركٍ ينصبه أعداء الثورة السياسية والثورة الاجتماعية**"[٨٠].

يستطرد هيكل في وصف أيام الأزمة قائلاً: "**لقد عشت لحظة التفجير، ومن حسن الحظ ان التدمير لم يقع، وتلك شهادة تأريخيه لأنور السادات وشجاعته الأدبية والمادية في لحظات بالغة الصعوبة والخطر**"[٨١]. كما ويصفهم سلاطين الظلام وأشباح الخوف التي كادت أن تهلك مصر بأفعالها فيقول "**لقد سقط سلاطين الظلام واختفت أشباح الخوف التي كادت ان تغرق مصر**"[٨٢]. ثم بعد الحدث بمدة يعود ليصف ما حدث بأنه لم يكن ثورة لتصحيح ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ بقدر ما كان بأنه صراعاً على السلطة[٨٣].

ويصفهم الكاتب مصطفى أمين[٨٤] "**بالجبابرة**"، ويصف القبض عليهم من قبل أنور السادات بالقول "**وكانه يقبض على عدد من الفراخ (الدجاج)**"[٨٥].

ويصف سامي الزقم[٨٦] قرارات الرئيس أنور السادات انها" **مزيجاً مدهشاً من الهدوء، والحسم أربكت كل خصومه، ونالت اعجاب متابعيه**"، وراى ان نجاح الاخير في اقصاء ومحاكمة مجموعة مراكز القوى جعلة يتجه ناحية الضد من توجه نهج عبد الناصر، تخلصه من بقايا مراكز القوى، واداراته لشؤون البلاد بعيداً عن التوجه الناصري، والذي ظهرت مجموعته بهذا الشكل المتكالب على مقاليد الحكم، وفي ختام حديثه يرى ان الوصف الصحيح لأحداث ١٥ ايار هو "**عملية تصحيح لمسار ارادة السادات وليس ثورة على الثورة** "[٨٧]، كما ويقول "**لقد كان هذا التأريخ بحق نهاية لثورة يوليو ١٩٥٢**"[٨٨]. بينما رأت الكاتبة الصحفية أنجي رشدي[٨٩] أن الفكرة الاساسية في القضاء على مراكز القوى، هي اطلاق لحركة الجماهير، وتحديد ضوابط واضحة لذلك، تتمثل في سيادة القانون والعمل من خلال المؤسسات، من خلال، حشد طاقاتها، وبلورة ارادتها ثم تجسيد تلك الارادة في حركة اجتماعية تدفع بالمجتمع الى الامام على كل الجبهات الداخلية والخارجية [٩٠].

ويظهر الدكتور علي السمان[٩١] تأثره بما جرى لاسيما القاء القبض على سامي شرف فيقول "**كنت أقدر فيه طاقته الكبيرة في العمل، وجهده الذي لم يكن يهدأ، ونوعية الأداء المرتفع الذي كان يصر عليها وهو يؤدي عمله**"، وتأثر بألقاء القبض على محمد فائق وزير الاعلام واصفاً اياه بالوطني فيقول "**ولكن تبقى السياسة هي السياسة، وتظل لغتها دائماً المصالح الحالية والمباشرة** "[٩٢].

أيد الكاتب والصحفي عبد الرحمن الشرقاوي[٩٣] احداث آيار وعدها منشأ لدولة المؤسسات ومقرر لمبدأ سيادة القانون، فلم يعد من حق فرد واحد، أو جماعة من الناس، أو طبقة، أو فئة أن تزعم لنفسها الوصاية على هذا الشعب، أو أن تنفرد بحكمه، فلا أمتياز لأحد الا بما يقدم من عطاء وطني، ولا فضل لأحد الا بالعمل، وأن مركز القوة الوحيد في هذا الوطن هو القوى العاملة لهذا الشعب بكل ما تملك من طاقات، وقدرة على الابداع [٩٤]، ويستطرد بالحديث قائلاً: "**سقط الذين حسبوا انهم هم الثورة وانهم هم الوطن وانهم هم الاشتراكية وانهم فوق الشعب، وانهم فوق الموازين والحساب: سقطوا الذين كانوا يحكمون بالخنجر والسم والاكذوبة والنفاق وكل ما هو غير اخلاقي سيظل ١٥ مايو في تاريخنا يوماً خالداً يمثل ثورة مضيئة على الارهاب**"[٩٥].

تهجمت هدى عبد الناصر على جماعة مركز القوى كونهم قد اساءوا لعبد الناصر والناصرية واستطردت بالقول "**اعلم أنهم يحسبون جماعة مايو على عبد الناصر والناصرية.. لكن ذلك ليس صحيحاً ابداً، أن هؤلاء أساءوا الى عبد الناصر في حياته من دون ان يدري، وأساءوا اليه بعد رحيله.. من دون حياء، بل اساءوا لنا نحن، أسرة عبد الناصر، وفرضوا علينا ارهاباً لم تحتمله اعصابنا وظل الامر هكذا حتى أطيح بهم في أيار ١٩٧١** "[٩٦].

وقد تناول عبد العليم محمد الموضوع من وجهه نظره في ان طبيعة توزيع مراكز السلطة عقب رحيل عبد الناصر لم يكن بحال من الاحوال في صالح انور السادات، وهو الامر الذي عجل من اختياره خلفاً وحيداً لعبد الناصر، فبناء السلطة حينئذ كانت لصالح استمرار

الطريق الناصري حتى وإن بدت الصورة الاقتصادية غير ذلك، وهو الامر الذي اوحى لأنور السادات بطرح مقولة الاستمرار لتمرير وصوله لمقعد الرئاسة(٩٧).

أيد نجيب محفوظ الرئيس أنور السادات فيما أقدم عليه من تصفيه مراكز القوى قائلاً "**أنني كنت مع أي خطوة في سبيل الحرية والديمقراطية، لقد اعترضت على ما قبل من أن (١٥ مايو) هي ثورة مضادة للناصرية، وأنها ردة على مبادئ ثورة يوليو، بل اعتبرتها تصحيحاً لسلبيات ثورة يوليو، خاصة ان السادات لم يحاول المساس بالإنجازات التي قامت بها، بل كان انقلابه منصباً على الاسلوب الديكتاتوري في الحكم، ولذلك غفرت له الطريقة التآمرية التي ادار بها الاحداث، لأن الطرفين كانا في حالة تربص، ونجح السادات في أن (يتغدى) بخصومه قبل ان (يتعشوا) هم به**"(٩٨).

كما وانتقد نجيب محفوظ الطريقة التي جرت بها محاكمتهم واصفاً اياها " **بالصورية** "، ومشبهاً اياها بالمحكمة التي اقامتها الثورة للسياسيين في عهد الملكية، أو بتلك المحاكمة التي زجت بفؤاد سراج الدين وابراهيم فرج بتهمة التآمر مع البريطانيين، ثم أفرج عنهم بعد قضاء ثلاث سنوات، كما ويستدل على أن محاكمة تلك المراكز بالصورية بأنه مجرد أن تخلص الرئيس أنور السادات منهم قد افرج عن الكثير منهم بعد قضاءهم فترات بسيطة في السجن(٩٩).

واستطرد بالقول لو لم يكن الرئيس أنور السادات قد قام بهذه الخطوة لكانت مراكز القوى قد نفذت مخططاتها بتنحيته من السلطة، حيث كان الخلاف بينه وبينهم في وجهات النظر جذرياً في امورٍ كثيرة تتعلق بفرض الحراسات والحريات، والعلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي وليبيا وغيرها(١٠٠).

ويروي الكاتب المصري سليمان مظهر في كتابه "قصة الصراع بين السادات ورجال عبد الناصر" انه لم تكن هناك مؤامرة ولا انقلاب، وانه لم يكن أكثر من خلاف في الرأي حول مسؤولية القيادة الجماعية عن القرارات المصيرية مؤكداً امتلاك مراكز القوى كل الإمكانيات التي تؤهلها للقيام بانقلاب أو على الأقل أجبار الرئيس أنور السادات على الاستقالة الا أنهم لم يفعلوا وهو فعل بهم وقام بالقبض عليهم فيقول "**كل أوراق اللعب كانت**

بين أصابعهم..وكانوا يستطيعون لو أرادوها انقلاباً لمائدة القمار ان يوزعوا الأوراق ويحركوها لصالحهم حتى ولو بالغش..ولكنهم لم يدركوا أن الجوكر الذي استهانوا به ووضعوه وهم يستضعفونه على رأس الأوراق قبل بدء اللعب ليتلاعبوا به ويستغلوه كما يشاءون هذا الجوكر الذي تمسكن ليتمكن..كان قادراً بطبيعته المقامرة على استغلال غفلتهم وتمزيق أوراقهم وسحب الغطاء الأخضر من تحت مرافقهم..ليقذف بهم من فوق مائدة القمار، وهو يشير نحوهم صارخاً من فوق خشبة المسرح اللعنة على الغشاشين المزورين المتآمرين"(١٠١).

أزاء قضية مراكز القوى انتقد الصحفي إبراهيم سعده(١٠٢) تلك المراكز التي راى فيها الرغبة لتحويل الرئيس أنور السادات الى مجرد " **قلم**" يوقع على ما يقدمونه واصفاً اياهم "**بالعصابة**" التي تسيطر على كل شيء، المناصب الحساسة في قبضتهم، القوة العسكرية رهن اشارتهم، القوة الامنية تحت تصرفهم، اجهزة الاعلام توجهها اصابعهم، الا ان الاخير ابى ان يتحول بعد كفاح طويل الى" **قلم للتوقيع** "، وبضربة واحدة استطاع ان يجمعهم داخل السجن ضربة فاقت كل تصور(١٠٣)،

غير انه بعد فترة من الزمن رغم تأييده لما حدث في الخامس عشر من آيار التي كان وصفها " **اعظم واعز انجازاتنا** " الأ انه فضل تسميتها بالحركة بدلاً من تسميتها بالثورة قائلاً " **من حق أي شخص ان يعيد النظر في رأي ابداه، واثبتت التجربة خطأ هذا الرأي، وليس هذا عيباً، ولا نفاقاً، ولا تراجعاً.. فارق كبير بين ان اعلن تأييدي لثورة ١٥ مايو، واتحفظ على تسميتها بالثورة، وافضل اعتبارها حركة تصحيح**" (١٠٤).

ويرى الباحثان عبد الخالق فاروق، ومحمد فرج في كتابهما (أزمة الانتماء في مصر) أنه مع تولي انور السادات السلطة بدأت مرحلة الصراع المكشوف بين جناحين في قمة الهرم السياسي المصري فئة البيروقراطية (ذات الاصول العسكرية) التي ترى وجودها كوريث شرعي ووحيد للتجربة الناصرية صاحبة الانجازات الاقتصادية الضخمة، وبرز على راس المجموعة علي صبري رئيس الوزراء، وشعراوي جمعه، ومحمد فائق، وفي مواجهة هذا التكتل برز تكتل مغاير أخذ خيوطه شيئاً فشيئاً، وانسجمت رؤياهم تجاه مجموعة من القضايا ابرزها

الاسلوب الامثل لحل الصراع العربي الاسرائيلي عبر الولايات المتحدة، والمفاوضات مع اسرائيل، واعادة فك الاشتباك بين الدولة والمشروع الخاص[١٠٥].

خلال مقابلة الباحثة للدكتور محمد عفيفي[١٠٦] عبر الانترنت رأى ان قضية مراكز القوى مجرد اختلاف بين أجنحه داخل الحكم. جناح علي صبري وجناح السادات الذي نجح في تنحيتهم، وأطلق عليهم مراكز القوى ليحملهم مسؤولية كل أجراء سلبي حدث في فترة جمال عبد الناصر[١٠٧].

وقد اعتبر البابا شنودة[١٠٨] "**ثورة التصحيح بداية حياة جديدة لمصر يشعر فيها الإنسان بكيانه وذاته** "[١٠٩]، مؤكداً انها نقطة تحول في تاريخ مصر ومنهج سليم، وضعه الرئيس انور السادات للحكم قائلاً : "**صحح مسيرة الثورة، بما أظهره من حزم وقوة، وبالخط الواضح الذي أنتهجه في نشر الحرية وسيادة القانون، وإخلاء المعتقلات، ومنع التجسس على حريات الناس جعله الله عيداً مباركاً**"[١١٠].

كما أيد الشيخ محمد الفحام شيخ الازهر، خطوات الرئيس انور السادات تجاه القضاء على مراكز القوى وساق المبرر لذلك فقد عدها خطوة من اجل كفالة الحريات للوطن والمواطن، وسيادة القانون، وبناء الدولة الجديدة [١١١]، بينما وصفها الشيخ احمد حسن الباقوري[١١٢] أنها ثورة " **ردت الحق لنصابه** "[١١٣]، أما الشيخ الدكتور عبد المنعم النمر[١١٤] وزير الاوقاف فصرح أنها ثورة اعطت لمصر أمرين حيويين صححا لها مسيرتها، ووضعا لها الحماية من المنزلق الخطير الذي سارت فيه في العهد السابق اولهما ايقاف الانحدار الذي كانت مصر قد أخذت تنحدر فيه نحو الشيوعية المادية ومفاهيمها فجاءت ثورة التصحيح واعلن صانعها تغيير هذا المسار من جذوره حين اعلن الاساس الذي يجب ان تسير مصر عليه، وتنطلق في كل حركاتها منه وهو اساس العلم والايمان، وثانيهما هو ما عده تحقيق استقلال جديد لمصر بعد ان ارتمت في احضان روسيا واصبحت حتى الامور الصغيرة مرهونة برغبه اعضاء الكرملين، وهو ألغاء المعاهدة المصرية – السوفيتية [١١٥].

اما الشيخ عبد الحميد كشك فقد فسر الاحداث على انها صراع بين قطبين، مؤكداً ذلك بالقول "**وشاء ربك ان يجعل بين هذا الحاكم وبين اقطاب الظلم يوماً سموه ثورة التصحيح،**

ولم يكن في حقيقتة كذلك. انما كان في الحقيقة يوم الصراع على السلطة، ورغم عدم تأييده لحركة التصحيح الانه لم يبرأ مراكز القوى، وان ما حل بهم كان جراء اعمالهم قائلاً "**وشاء ربك ان يذوق هؤلاء الزبانية مرارة الكأس وسوء المصير، وان يدخلوا السجون التي دخلها اصحاب الدعوات فالبر لا يبلي والذنب لا ينسى والديان لا يموت .. اعمل ما شئت كما تدين تدان**"(١١٦).

كما بارك علماء الوعظ وائمة المساجد قرارات الرئيس أنور السادات لتصحيح مسيرة الثورة، وفي خطواته للوصول الى اتحاد الجمهوريات العربية وحشد لقواها في وجه العدو(١١٧).

ازاء احداث حركة التصحيح أجتمع مجلس النواب المصري، وقد ارتأينا الاقتصار على عدد منها لكثرتها، القى اعضاء مجلس الشعب كلمتهم فأبدى العضو الرفاعي المرسي التليس "**متعجباً من قيام بعض القيادات بتقديم استقالاتهم بحجة أنهم يعملون لصالح هذا الوطن، وقد حدد هدفهم من ذلك لإيقاظ الفتنة، وتخريب البلد، وانه يقولهم، ولمن وراءهم [قاصداً السوفيت] ان الشعب المصري صامد لتحقيق النصر، وتحرير الأرض**"(١١٨) ، وايد عبد الحميد لاشين عضو مجلس الامة عن دائرة بركة السبع القضاء على مراكز القوى مؤكداً ومشيداً بما قالة الرئيس انور السادات "**أخشى ما أخشاه أن تكون الثورة قد صنعها الشجعان واستفاد منها الجبناء حامداً الله انه كشف هؤلاء الذين استفادوا من الثورة**"(١١٩).

بينما دعا السيد مختار حسن هاني(١٢٠) عضو مجلس الشعب لأزالة هذه المراكز التي تقف حجر عثرة في طريق مصلحة الوطن، واليقظة منهم لمنع ظهور مراكز قوى اخرى تعمل على هدم مقدسات الوطن (١٢١).

اما العضو احمد محمد ابراهيم يونس عضو مجلس الشعب المصري وصف ما حدث ليله آيار ١٩٧١ اعظم أيام مصر لكونها استردت حريتها وسيادتها وخلعت رداء الانتهازية والقيادات الفاشلة غير الشريفة التي شاء لها القدر في غفلة من الزمن أن تحكم، وأن تقود هذا البلد، فأبرزت المنافقين، وأغفلت الوطنيين المخلصين(١٢٢).

اتهمت النائبة نوال عامر[١٢٣] قيادات مراكز القوى بالعمل على تفتيت الجبهة الداخلية لخدمه الاعداء التي تتستر وراء الاشتراكية حتى وصلت إلى أخطر مناصب الدولة، مؤكدة على أن ثورة التصحيح امراً ضرورياً لوضع الشعب في موضع اكثر ملائمة لتحمل أعباء المعركة، والمساهمة في احراز النصر، معبرة عن ان الحركة لم تقف عند حد تنحية مراكز القوى عن الطريق، ولكنها انطلقت لتحقيق جوهرها الأهم، الا وهو ارساء سيادة القانون، واعلاء كلمة القضاء، واقامة دولة المؤسسات[١٢٤].

كما وأتهم النائب عبد العال عبد الوهاب الجارجى مراكز القوى بالعمل على ايقاظ الفتنة التي غايتها الاكبر تفتيت الجبهة الداخلية لمصر' ووصف القضاء على تلك المراكز أنها تحقيق لآمال الرئيس جمال عبد الناصر في كفاحه لتثبيت دعائم الاشتراكية والحرية على ارض مصر[١٢٥].

اما الدكتور أحمد أبو إسماعيل عضو مجلس الشعب فعبر عن أن الوقوف ضد هذه المراكز أنما هو نصرة ووفاء لمبادئ الرئيس جمال عبد الناصر، متهماً تلك المراكز بأنهم من حاربوا الرئيس جمال عبد الناصر حتى يوم مماته وبعد مماته، وانهم يتمسحون بالناصرية وهم ألد أعدائها، يتاجرون بهذا الشعار من أجل أغراضهم المتمثلة بالوصول الى السلطة [١٢٦].

اختلف النائب احمد يونس بوصف ما حدث في "**١٥ مايو حركة للتصحيح**"، واصفاً اياها بالثورة مفسراً ذلك لكونها فاصل بين عهدين عهد ظلم وظلام كله كبت، وعهد كله حرية، لذا ولما تحويه هذه الحركة من معاني كبيرة لا يمكن ان تكون الا ثورة تمثل فكراً جديداً في علاقات الشعب، والمؤسسات الدستورية الاخرى، ورأى النائب زكي عبد الهادي ان حركة التصحيح قد" **أنجزت لثورة يوليو أعظم انجازاتها من أجل الفلاحين والعمال والرأسمالية الوطنية والمثقفين.. في اطار التحالف كصيغة لحياتنا السياسية فكان لهذا التحالف دور أساسي في دعم وانطلاق الوحدة الوطنية تحقيقاً لكل أهدافنا الوطنية والقومية التي أمكن من خلالها تحقيق الصمود الاقتصادي والنفسي**" [١٢٧].

وبالحديث عن موقف النخبة البرلمانية فنراه جاء منسجماً مع تطلعات انور السادات، التي ترى ان جميع ما يقوم به هو الصواب بينما عبرت من جانب نواب الشعب عن رضوخ واضح للرئيس.

كما كان لفناني مصر موقفاً من حركة التصحيح فقد عبرت الفنانة فاتن حمامة[١٢٨] عن رأيها في الاحداث بأعتبار فترة حكم الرئيس انور السادات فترة الامان والحرية، وقيام دولة المؤسسات الدستورية، وتصف تلك الفترة قائلة :"**إنساناً لطيفاً وبشوشاً، في عهده وفتره حكمه التي استمرت قرابة العشر سنوات عاش المصريون الامان، وخرج الناس للحياة مرة أخرى، وابتعدواعن الاضطهاد، والاعتقال، بتخلصه من كل مراكز القوى رموز الفساد**" [١٢٩].

اما عن دور السينما، والمسرح بعد هذا الحركة، والقضاء على مراكز القوى يصف المخرج السينمائي كمال الشيخ [١٣٠] الهدف منها قائلاً: " **ان دور الفن بشكل عام هو ان يوضح للجماهير معنى سيادة القانون واحترامه وان في هذا سلامة وحرية الانسان..لا لتقبض على الناس دون وجه حق** " [١٣١].

أما المخرج المسرحي جلال الشرقاوي[١٣٢] فقد عدها مولداً "**لسيادة القانون والحرية** " **اللذان اعادا للفنان ثقته بنفسه ووطنه وقوميته، وكان من نتائجها ان تم الافراج عن اعمال فنية حبستها سيطرة مراكز القوى**"[١٣٣].

ربط الناقد عبد الفتاح البارودي[١٣٤] بصحيفة الاخبار بين سيطرة الشيوعيين على مراكز القوى، وبين تلك المراكز التي كانت تسيطر على مسارح مصر، وبين ما أصاب تلك المسارح بالفشل قائلاً " **اصابت مراكز القوى مسرحنا بأكبر كارثة في تأريخه عندما خضعت جميع المسارح لسيطرة الشيوعيين الذين تحقق على أيديهم الفشل الذريع، وابتعد عنها الجمهور بعد أن اكتشف ايديولوجياتهم التافهة والغازهم واسقاطاتهم التي اكدت جهلهم**"[١٣٥].

كان موقف النخبة في القضاء على مراكز القوى بين مؤيد ومعارض وقد كان لجميع فئات النخبة المصرية مواقف من هذا الحدث فقد كتب عبد الحميد الاسلامبولي انشودة

شعبية في ذكرى ثورة التصحيح جاءت تحت عنوان "**حرية يا مصر الحرية**" جاء في بعض ابياتها ما يأتي:

يـــوم ثـــورة مـــايو يـــاولادى يـــوم ثـــورة مصـــر الوطنيـــة

لا مراكـــــز قـــــوة بترعبهـــــا ولا قهـــــر الظلـــــم بيرهبهـــــا

وشـــــريعة الغابـــــة بتعـــــذيبها ســـــقطت بالضـــــربة الفنيـــــة[١٣٦]

كما ايد اتحاد نقابات عمال مصر القضاء على مراكز القوى وعَدها خطوة من اجل الوحدة الوطنية، والعزة القومية، ومسيرة الاشتراكية بخروج مظاهرات تأييد في كل من القاهرة، والاسكندرية [١٣٧]

أما رسامي الكاريكاتير فقد عبروا عن تأييدهم المطلق للحركة التصحيحية فعبر صلاح جاهين[١٣٨] عن هذا التأييد برسم كاركتير يشير الى ان الانسان المصري بعد القضاء على تلك المراكز تمكن من ممارسة حياته اليومية بعد أن كان مقيداً من قبل تلك المراكز قائلاً " **زوبعة في فنجان** "[١٣٩].

ومن الجدير بالذكر خروج مسيرات تأييد مطلقة للرئيس أنور السادات من كل هيئات الشعب والجامعات المصرية، معلنه وقوفها معه، رافعة هتافات تؤيد تصفية تلك المراكز، والعمل على اعادة اجراءات سيادة القانون، وسحق أية محاولة لتفتيت وحدة الجبهة الداخلية[١٤٠].

كان هناك تأييد من عدد من الاطراف لحكم الرئيس أنور السادات، وانتقاد حاد لعهد الرئيس جمال عبد الناصر وقد تمثل ذلك بمقالات بدأت تظهر في الصحافة، وجهت انتقادات للقوى الامنية الذين اطلق عليهم زوار الفجر لذلك ظهرت افلام توجه الانتقاد الى عهد الرئيس السابق، فقد كان فيلم "**العصفور**" يمثل اعتراضاً على الاحداث السياسية التي أدت الى هزيمة ١٩٦٧، من خلال توجيه الانظار الى معركتين الاولى على الحدود، والثانية

في الداخل [١٤١].بينما ارخ فيلم "**زائر الفجر**" الذي انتج عام ١٩٧١ من خلال تسليط الضوء على اسباب هزيمة عام ١٩٦٧ بوضوح وقسوة لاسيما ما يرتبط بحالات الاعتقال والسجن والتعذيب لعناصر وطنية حاولت القاء الضوء على عناصر الضعف والسلبيات التي اصابت اجهزة الدولة[١٤٢].

وقد عد فيلم "**ميرامار**" من اوائل افلام النقد السياسي لأوضاع مصر أبان عهد الثورة، وكان فيلم "**التلاقي**" صيحة ضد الخوف، القهر، والظلم بما يحمله من اسقاطات النظام السياسي[١٤٣].

وارخت افلام "**الرصاصة لا تزال في جيبي**" الذي انتج عام ١٩٧٤ و"**الكرنك**" الذي انتج عام ١٩٧٥، وفيلم "**عودة الابن الضال**"، وفيلم "**وراء الشمس**" للسنوات منذ نكسة ١٩٦٧التي تعرض الى قضية خداع الشعب عبر مؤسسات الدولة، مروراً بالقضاء على مراكز القوى [١٤٤].

بينما ارخت الافلام "**حافية على جسر الذهب**" و"**احنا بتوع الاتوبيس**" استغلال بعض رجال السلطة لنفوذهم السياسي في الحقبة الناصرية، من انتهاك لحقوق الانسان بالتركيز على التعذيب وممارسات اجهزة الامن وضباط المخابرات[١٤٥].

كما كتب احسان عبد القدوس قصص ثلاث الاولى بعنوان "**محاولة لعلاج جرحى الثورة**" هو عنوان سياسي مباشر عكس رؤية الكاتب الجديدة، اما الثانية "**حتى لا يطير الدخان**"، صورت القصة مسؤول كبير ينتزع "**بروش**" من باشاوات العهد الملكي، ويقدمه الى زوجه ابنه في ليله عيد ميلادها، اما القصة الثالثة "**يا عزيزي كلنا لصوص**" جسدت قصة محاماً قريب من رجال السياسية ممن اثروا في تاريخ مصر لاسيما احداث ١٩٦٧راى كيف ان القرارات السياسية المهمة في تلك الفترة تخرج من جلسات المخدرات[١٤٦] .

اما فيلم "**انقاذ ما يمكن انقاذه**" فقد كشف ما فعلته الثورة ضد ابناء الباشوات، وكشف عن الجانب السلبي للثورة بعد ان فرضت الثورة الحراسة على الممتلكات، وقد هاجم فيلم "**قانون إيكا**" و"**اعدام قاضي**" يفسر تخلص السلطة السياسية من الرجال الشرفاء عقب النكسة، وعد فيلم "**اسياد وعبيد**"، و"**احنا بتوع الاتوبيس**"، فيلم سياسي في المقام الاول

يصور الشرطة السياسية كأداة لخدمة اهداف مراكز القوى، اما فيلم "**امرأة من زجاج**" صور رجل متسلط من مراكز القوى يعمل على تلفيق التهم للأبرياء وادخالهم السجون، وقتل من يريد، بينما عبر فيلم "**الكرنك**" عن بشاعة الاعتقال السياسي والمعتقلات في عهد الرئيس جمال عبد الناصر(١٤٧).

بتلك الاحداث انتهت الحكومة المصرية من ملاحقة معارضيها، لينفرد بعدها الرئيس أنور السادات باتخاذ القرار السياسي المصري دون معارضة بعد أن تخلص من النخبة المعارضة لسياسته، متجهاً بالسياسة المصرية اتجاهاً مختلفاً عما ما كانت عليه في الحقبة الناصرية إذ تقرب وفقاً للاتجاه الجديد من الولايات المتحدة الأمريكية، وابتعد تدريجياً عن الاتحاد السوفيتي، وكانت تلك أولى الخطوات بالاتجاه نحو الصلح مع "اسرائيل"، فخلفت تلك الخطوات معارضة النخبة المصرية له(١٤٨).

استدعى الرئيس أنور السادات كلاً من محمد صادق' و سعد الدين الشاذلي إلى منزله في الجيزة، وجرى بينهما لقاء ودي استمر لساعتين متواصلتين، أشاد خلاله بجهودهما، وثقته بهما، فعين الاول وزيراً للدفاع خلفاً لمحمد فوزي الذي قدم استقالته نتيجة لسياسة السادات ضمن الاستقالة الجماعية في الثالث عشرمن أيار عام ١٩٧١، وكلف سعد الدين الشاذلي ليكون رئيساً لأركان الجيش (١٤٩).

وبعد تلك التطورات حاول الرئيس أنور السادات التحرك بسرعة لكي يحكم قبضته على السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدولة، فقبل إجراء الانتخابات التشريعية الجديدة عام ١٩٧١، عمل على وقف تدخل الاتحاد الاشتراكي العربي في العملية الانتخابية بألغاء أجراء الفحص التقليدي الذي كان يقوم به للتأكد من أهلية المرشحين للانتخابات، وبذلك أصبح المتنافسين على عضوية البرلمان المصرية يتمتعون من الناحية النظرية بفرصة متكافئة، وكان الهدف من ذلك تحجيم رقابة قيادات الاتحاد الاشتراكي العربي وجهاز الأمن على عملية الانتخابات ليتمكن من التقليل إلى اقصى درجة من قوتهم داخل السلطة التشريعية في البلاد(١٥٠).

يتضح مما تقدم قلة هم من توقعوا ان انور السادات سيكون قادراً على التمسك بالسلطة لاسيما مواجته العديد من المنافسين الذين اعتقدوا احقيتهم في تولى الحكم بدلاً منه، كما انه منذ توليه الحكم في مصر حدث الصراع السياسي على السلطة بينه وبين النخبة المصرية المتمثلة بقيادات الاتحاد الاشتراكي، فتذمر خصومه من انفراده في اتخاذ القرارات دون استشارتهم أو اشراكهم في صنع القرار، بينما عدّ تدخلهم في ذلك تجاوزاً على صلاحيات رئيس الجمهورية، فقام بإعفاء اثنين من خيرة النخبة المصرية من مناصبهم علي صبري الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، وشعراوي جمعه وزير الداخلية، وعندما قدم باقي الوزراء استقالات جماعية اعتراضاً على قرار الاعفاء أقدم الرئيس انور السادات على قبول تلك الاستقالة، وأمر بألقاء القبض عليهم بتهمة التآمر على السلطة مستغلاً تأييد القوات المسلحة المصرية له ووقوفها الى جانبه كونه رئيساً شرعياً لمصر. ان ما حدث بين الرئيس أنور السادات، ومن جرى تسميتهم بمراكز القوى، لم يكن سوى صراعاً على السلطة، ودليلاً على ذلك انهم هم من اوصلوه لحكم مصر، وذلك لامتلاكه الشرعية، التي منحها له الرئيس جمال عبد الناصر قبل وفاته، وكونه النائب الوحيد، والدستور ينص في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية لأي سبب يتولى الرئاسة النائب الاول، ثم بعد ذلك حاولوا ان يجعلوا منه واجهة لهم فإذا ما أخطأوا تقع عاقبة ذلك عليه، واذا ما اصابوا يستأثرون بالنصر لهم . **المصادر:**

اولاً: الوثائق غير المنشورة:

أ . الوثائق الاجنبية:

(1). F.c.o,the property of her Britannig majesty's government nau1/7 leading personal ities in the arab republic of arab republic of Egypt,1972

(2).F.c.o,39/1205,Freigh and common wealth,Egypt internal، London, September 1972.

(3).F.c.o,39/ 1205,foreign and commonwealth,egypt internal, London,September, 1972.

ب. الوثائق العربية:

١.د. ك. و، مديرية التحقيقات الجنائية، محضر رقم ٧، ٢٠/ ٥/ ١٩٧١.

٢. د. ك. و، مديرية التحقيقات الجنائية محضر رقم ٦٣، ٥/ ٢/ ١٩٧١.

٣. د. ك. و، مديرية التحقيقات الجنائية، محضر رقم ٤٨، ٢٣/٥/ ١٩٧١.

٤. د. ك. و، وكالة الانباء العراقية، رقم الملفة ٠٠١/ ١١٦، الوثيقة رقم ٢٢، ١٩٨٣/٣/٦.

٥. محاضر مجلس الشعب المصري، الفصل التشريعي الاول، دورة الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة الخاصة، ١٤/ ٥/ ١٩٧١.

٦. محاضر مجلس الشعب المصري، الفصل التشريعي الثاني، دورة الانعقاد الثالث، الاجتماع غير العادي، ١٤/ ٥/ ١٩٧١.

٧. محاضر مجلس الشعب المصري، الفصل التشريعي الاول، دورة الانعقاد الثالث، مضبطة الجلسة الخاصة، ١٥/ ٥/ ١٩٧٤.

٨. محاضر مجلس الشعب المصري، الفصل التشريعي الثاني، دورة الانعقاد الثالث، الاجتماع غير العادي، ١٩٧٥/٥/١١.

ثانياً:الكتب العربية والمعربة:

١.محمد حسنين هيكل، خريف الغضب قصة بداية ونهاية أنور السادات، بيروت، ٢٠٠٩.

٢.نهى محمد أمجد نافع، الممارسة الديمقراطية في عهد الرئيس السادات، د. م، القاهرة، ١٩٩٥.

٣.سماح ادريس، المثقف العربي والسلطة: بحث في روايات التجربة الناصرية، ط١، بيروت، ١٩٩٢.

٤. كيرك. جي. بيتي، مصر في عهد السادات، ترجمة: عادل خليفة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٥.طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، ط١، بيروت ، ١٩٨٧.

٦.محمد عرموش ، موجز تاريخ مصر من العصر الفرعوني الى العصر الجمهوري ، مصر ، ٢٠٢١.

٧. موسى صبري، وثائق ١٥ مايو، ط٤، القاهرة، ١٩٧٧.
٨.محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، القاهرة، ١٩٩٣.
٩.عدنان حسين، العامل القومي في السياسة المصرية، لبنان، ١٩٨٧.
١٠.حلمي السعيد، شهادتي للأجيال، القاهرة، ١٩٩٩.
١١.غالي شكري، المثقفون والسلطة في مصر، ط١، القاهرة، ١٩٩٠.
١٢.عمر بطيشة، الكاتب الساخر محمود السعدني شاهد على العصر، ط١، القاهرة، ٢٠١٠.
١٣. مصطفى بهجت بدوي، حكايات سبتمبر٢٤:على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات، القاهرة، ١٩٩٠.
١٤. مذكرات مصطفى الفقي: الراوية رحلة الزمان والمكان، القاهرة، ٢٠٢١.
١٥. محمود فوزي، وجيه اباظة يتذكر (الثورة – عبد الناصر – السادات)، القاهرة، ١٩٩٨.
١٦. مجدي حماد، السادات واسرائيل: صراع الاساطير والأوهام، ط١، بيروت، ٢٠١٩.
١٧. محمد حافظ اسماعيل، امن مصر القومي في عصر التحديات، القاهرة، ١٩٨٧.
١٨. احمد رجائي، ١٠٠٠ شخصية نسائية مصرية، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٩. جيهان السادات، سيدة من مصر، القاهرة ، ١٩٨٧.
٢٠. صلاح الامام ، حسين الشافعي واسرار ثورة يوليو وحكم السادات، ط١، القاهرة، ١٩٩٣ .
٢١. رشدي سعيد، رحلة عمر ثروات مصر بين ناصر والسادات، ط١، القاهرة، ٢٠١٢.
٢٢. مصر والمصريون في الحرب والسلام: شخصيات واحداث٢٠٠عام، ج٢، القاهرة، ٢٠١٧.
٢٣. مجدي الجلاد، مذكرات احمد اسماعيل وزير الحربية في معركة اكتوبر، ط٢، الجيزة، ٢٠١٣.
٢٤. سيد مرعي، اوراق سياسية مع الرئيس انور السادات، ج٣، ط١، القاهرة، ١٩٧٩.

٢٥. عبده مباشر، سنوات في قلب الصراع: مذكرات الفريق اول محمد احمد صادق وزير الحربية الاسبق، القاهرة، ٢٠١٨.
٢٦. محمد الجوادي، مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ – ١٩٧٢: في أعقاب النكسة، ط١، ٢٠٠١.
٢٧. ضياء الدين داود، ما بعد عبد الناصر أيام والسادات، القاهرة، ١٩٨٣.
٢٨. طارق حبيب، ملفات ثورة يوليو: شهادات ١٢٢من صناعها ومعاصريها، ط١، القاهرة، ١٩٩٧.
٢٩. عمر بطيشة، شاهد على العصر / فاروق جويدة، ط١، القاهرة، ٢٠١١.
٣٠. محمد الطويل، وزارة اكتوبر، د. م، ١٩٩٠.
٣١. علي السمان، اوراق عمر من الملك ...إلى عبد الناصر والسادات، ط١، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣٢. عصمت سيف الدولة، المفكر القومي الكبير الدكتور عصمت سيف الدولة: ٢٠ اغسطس ١٩٢٣ – ٣١ مارس ١٩٩٦، القاهرة، ٢٠٠٠.
٣٣. عصمت سيف الدولة، عن الناصريين واليهم، القاهرة، ١٩٨٩.
٣٤. سليمان الحكيم، امين شاكر اول مدير مدير لمكتب عبد الناصر يروي اخطاء الثورة الوحدة مع سوريا تأميم الصحافة، ط١، القاهرة، ١٩٩٩.
٣٥. محمد حماد، الرئيس والاستاذ: دراما العلاقة بين الكاتب والسلطان، القاهرة، ٢٠١٢.
٣٦. أنور محمد ، شهود عصر السادات، ط١، القاهرة، ١٩٩٠ .
٣٧. محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية (١٩٥٢ – ٢٠٠٠) دراسة تحليلة وموسوعة شخصيات، القاهرة، ٢٠٠٨.
٣٨. علي حسن عبد الباقي، شهود عصر السادات، د. م، ، ٢٠٠٣ .
٣٩. عثمان احمد عثمان، صفحات من تجربتي، ط٢، القاهرة، ١٩٨١ .
٤٠. علي محمد سلام، مشاهير السياسة (زعماء وملوك ورؤساء – برلمانيون – سفراء – قادة)، ج١، الاسكندرية، ٢٠٠٦.

٤١. الحسيني الحسيني معدي، أشهر الاغتيالات في العالم، ط٣، القاهرة، ٢٠١٤.
٤٢. محمد حماد، شعراوي جمعه "شهادة للتاريخ"، ط١، القاهرة، ٢٠١٥.
٤٣. هشام عبد القادر، ذكريات من تاريخ وطن: خواطر في السياسة والفن والمجتمع، القاهرة، ٢٠٢١.
٤٤. صلاح عيسى، شخصيات لها العجب، القاهرة، ٢٠١٠.
٤٥. عبد الستار الطويلة، أزمة الخليج حرب أم سلام، القاهرة، ١٩٩١.
٤٦.محمود أمين العالم، الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر، القاهرة، ١٩٨٦.
٤٧. عبد الستار الطويلة، السادات الذي عرفته، القاهرة، ١٩٩٢.
٤٨. السيد الحراني، مذكرات الدكتور مصطفى محمود، ط٩، القاهرة، ٢٠١٤ .
٤٩. فؤاد زكريا، كم عمر الغضب؟ هيكل وأزمة العقل العربي، المملكة المتحدة، ٢٠١٩.
٥٠. سعيد جودة السحار، موسوعة اعلام الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٩٢.
٥١. مصطفى أمين وأحمد كمال ابو المجد وآخرون، وماذا بعد حرب اكتوبر؟، القاهرة، ١٩٧٤.
٥٢. سامي الزقم، السادات: رحلة الصعود من ميت أبو الكوم الى المنصة، ط٣، القاهرة، ٢٠١٩.
٥٣. عادل الاشوح، حقيقة التنظيم الطليعي وإنقلاب السادات على ثورة يوليو، ط١، القاهرة، ٢٠١٦.
٥٤. عبد الرحمن الشرقاوي، الحسين ثائراً، القاهرة، ١٩٦٨.
٥٦. صباح ياسر لفته، أنور السادات (دراسة تأريخية)، بابل، ٢٠٠٩.
٥٧. عبد العليم محمد ،الخطاب الساداتي تحليل الحقل الايديولوجي للخطاب الساداتي، كتاب الاهالي، القاهره، ١٩٩٠
٥٨. رجاء النقاش، صفحات من مذكرات نجيب محفوظ، مصر، ١٩٩٧.
٥٩. سليمان مظهر، قصة الصراع بين السادات ورجال عبد الناصر، القاهرة، ٢٠١٨.

٦٠. دار التحرير صداقة قديمة مع الكتاب وحرية الرأي، إصدار خاص بمسابقة كتاب الجمهورية، ٢٠١٠.
٦١. علي القماش، ملف ابراهيم سعده: بقايا كاتب، د.ت، ٢٠٠٢، ص ص ٢٤٠-٢٤١.
٦٢. نبيل لوقاباوي، قداسة البابا شنودة الثالث والسهام الطائشة الموجهة لسيرته، د. م، ٢٠٠٦.
٦٣. كامل عبد الفتاح بحيري، التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر (الاسلامية والمسيحية)، تقديم: محمد عمارة، ط١، المنوفيه، ٢٠٠٨.
٦٤. محمد عوض، الأزهر أي مستقبل ينتظره، مصر، ٢٠١٧، ص٦٩.
٦٥. ياسر مغاوري عمر، احمد عمر هاشم وجهوده في الحديث النبوي الشريف، ط١، القاهرة، ٢٠١٣.
٦٦. أحمد العلاونه، ذيل الاعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين، والمستشرقين، ط١، السعودية، ١٩٩٨.
٦٧. عبد الحميد كشك، قصة ايامي: مذكرات الشيخ كشك، القاهرة، ١٩٨٦.
٦٨. مركز الهلال للتراث الصحفي، سيدة الشاشة فاتن حمامة مذكرات وذكريات، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٢١.
٦٩. السيد الحراني، مسيرة فاتن حمامة في الفن والحب والمخابرات، ط١، القاهرة، ٢٠١٦.
٧٠. محمود قاسم، موسوعة الممثل في السينما العربية، ج١، مصر، ٢٠٢٠.
٧١. هويدا عدلي، العمال والسياسة: الدور السياسي للحركة العمالية في مصر من ١٩٥٢-١٩٨١، كتاب الاهالي رقم ٤٥، القاهرة، ١٩٩٣.
٧٢. عاطف عمارة، فيلسوف ولاد البلد صلاح جاهين، القاهرة، ٢٠٠٧.
٧٣. دعاء احمد البنا، دراما المخابرات وقضايا الهوية الوطنية، ط١، القاهرة، ٢٠١٩.
٧٤. محمود قاسم، الفيلم السياسي في السينما المصرية، الجيزة، ٢٠١٨، ص١٩٨.
٧٥. محمود قاسم، موسوعة الافلام العربية، ج١، ط١، لندن ، ٢٠١٧.
٧٦. هويدا صالح، مقاربات في النقد الفني، مصر، ٢٠١٧.

٧٧. سيد غيث، فنيات الكتابة الادبية، الجيزة، ٢٠١٦.
٧٨. عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد ١٩٦٧ – ١٩٧٩، د. م، القاهرة، ١٩٨٨، ص٦٦.
٧٩. مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة النخبة الوزارية، بيروت، ١٩٩٣.

ثالثاً:الرسائل والاطاريح:

١.هدير محمد إبراهيم قنديل، النظام الحاكم والمعارضة في مصر في عهد السادات ١٩٧١–١٩٨١، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا،٢٠١٧.
٢. يوسف محمد عيدان الجبوري، التطورات السياسية والداخلية في مصر ١٩٧٠ – ١٩٨١ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤.
٣. حيدر عبد الامير، احمد اسماعيل علي ودوره العسكري والسياسي في مصر ١٩١٧–١٩٧٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد،٢٠١٨.
٤. محمد عبد المنعم عبد الحفيظ عموري، القضايا الاقتصادية في مجلس الشعب المصري (١٩٧١ – ١٩٨١)، اطروحة دكتوراه، جامعة اسيوط، كلية الآداب، ٢٠١٥، ص٢٤؛ عمرو موسى، كتابية، القاهرة، ٢٠١٧.

رابعاً: الصحف والمجلات:

أ.الصحف المصرية:

١. مايو، ١٩٧١.
٢.الجمهورية ، ١٩٧١، ١٩٧٣.
٣.السياسي ، ١٩٧٦.
٤.الاهرام، ١٩٧٣،١٩٧١، ١٩٧٦، ١٩٨٠.
٥. الاخبار ، ١٩٧١
٦. أخبار اليوم ،١٩٨١.

ب.الصحف الاجنبية والعربية:

أ : العربية:

١. الحياة، ١٩٧١.

ب: الاجنبية

1. third world studies (journal), 2001.
2. Proquest Historicai (news papers) ,1971.
3. request historical (news papers), new york times

ج.المجلات

١. مجلة الثراث العلمي العربي، ٢٠١٨.

٢. مجلة الكرازة ، ١٩٧٥، ١٩٧٦.

٣. مجلة روز اليوسف ، ١٩٧٣.

خامساً: المقالات في الدوريات والصحف العربية:

١. قبس ناطق محمد وامنه خضير عباس، سيد مرعي وبواكير عمله السياسي ١٩٤٤-١٩٥٠، الثراث العلمي العربي "مجلة "،العدد٣٨، بغداد، ٢٠١٨.

٢. يوسف محمد عيدان، أزمة الديموقراطية وأثرها في الصراع على السلطة في مصر ١٩٥٤ – ١٩٧١، مجلة آداب الرافدين، العدد ٧٨، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٩ .

٣. عبد الرحمن الشرقاوي، حيوية التجربة.. ومسؤولية الممارسة، روز اليوسف "مجلة "، السنة ٤٨، العدد ٢٣٤٥، ١٩٧٣.

٤. عبد الحميد الاسلامبولي، انشودة شعبية في ذكرى ثورة مايو، روز اليوسف "مجلة"، السنة ٤٨، العدد ٢٣٤٥، ١٩٧٣.

سادساً: شبكة الانترنت:

١. لقاء تلفازي مع اللواء طه زكي في برنامج ٩٠ دقيقة على قناة المحور، ٨/ ١٠/ ٢٠١٣.

٢. Www.aljazeera.net.

٣. https://m.masralarabia.net.

٤. الاهرام اليومي " صحيفة الكترونية "، ١٦/ ١/ ٢٠١٦. http ://gate.ahram.org.ef

٥. http://modernegypt.bibalexorg .

٦. رصيف " صحيفة الكترونية "، ٣١/ ٥/ ٢٠١٧.

سابعاً: المقابلات الشخصية:

١. مقابلة الكترونية مع سامي الزقم، ١٦/ ١/ ٢٠٢٢.

٢. مقابلة عبر الانترنت مع الدكتور محمد عفيفي في ١١،٢٢/ ١/ ٢٠٢٢.

الهوامش:

(١) يوسف محمد عيدان الجبوري، التطورات السياسية والداخلية في مصر ١٩٧٠ – ١٩٨١ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ٤٠.

(٢) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب قصة بداية ونهاية أنور السادات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص ١٠٨-١١٦.

(٣) نهى محمد أمجد نافع، الممارسة الديمقراطية في عهد الرئيس السادات، د. م، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٦٦ – ٦٩؛ سماح ادريس، المثقف العربي والسلطة: بحث في روايات التجربة الناصرية، ط١، بيروت، ١٩٩٢، ص٤٤؛ كيرك. جي. بيتي، مصر في عهد السادات، ترجمة: عادل خليفة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٦٤- ٧١.

(٤) طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، ط١، بيروت ، ١٩٨٧، ص ١٨٩؛ محمد عرموش ، موجز تاريخ مصر من العصر الفرعوني الى العصر الجمهوري ، مصر ، ٢٠٢١، ص٥٧١.

(4) F.c.o,the property of her Britannig majesty's government nau1/7 leading personal ities in the arab republic of arab republic of Egypt,1972, p32 , ومن الآن فصاعداً سنشير له F.c.o, Arab Republic of Egypt . ؛ كيرك، جي، بيتي، المصدر السابق، ص٦٦

(٦) **سيد مرعي:** من الشخصيات المصرية البارزة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر،حصل على لقب رجل كل العصور،ولد في ١٩١٣/٨/٢ بمحافظة الشرقية، التحق بكلية الزراعة وتخرج منها ١٩٣٧، منح الدكتوراه الفخرية من جامعة واشنطن عام ١٩٦٠، انتخب عام ١٩٤٢عضواً بالبرلمان، ثم تولى رئاسة بنك التسليف الزراعي في عام ١٩٥٥، شغل منصب وزير الدولة للإصلاح الزراعي للمدة ١٩٥٦-١٩٥٨، ووزيراً للزراعة للمدة ١٩٥٧-١٩٥٨، ثم وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في اول وزارات الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٧، ثم رئيس مجلس الشعب للمدة ١٩٧٤-١٩٧٨، كلف في حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣ بمهمة الاتصال بالغرب من اجل حرب البترول، وفي عام ١٩٨٠عهد اليه بتكوين هيئة مستشاري رئيس الجمهورية، وأصيب في ١٩٨١/١٠/٦ بحادث المنصة، توفي على اثر اصابته بجلطة في المخ عام ١٩٩٢. للمزيد انظر: قبس ناطق محمد وامنه خضير عباس، سيد مرعي وبواكير عمله السياسي ١٩٤٤-١٩٥٠، الثراث العلمي العربي "مجلة "،العدد٣٨، بغداد، ٢٠١٨؛

fco39/1205,Freigh and common wealth,Egypt internal، London, September 1972. p 67 .

(٧) أتهمت وزارة الخارجية البريطانية الدكتور مراد غالب بأنه ساهم في سقوط علي صبري من خلال ابلاغ الرئيس انور السادات بأنشطة صبري خلال زيارته لموسكو. للمزيد انظر:

F.c.o,Arab Republic of Egypt , p. 16، 41, p. 38, p. 84.

(٨) هدير محمد إبراهيم قنديل، النظام الحاكم والمعارضة في مصر في عهد السادات ١٩٧١-١٩٨١، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا،٢٠١٧، ص٢٥.

(٩) موسى صبري، وثائق ١٥ مايو، ط٤، القاهرة، ١٩٧٧،ص ص٥١ -٦٠؛ يوسف محمد عيدان الجبوري، التغيرات السياسية الداخلية في مصر، ص ص٤٢ – ٤٥؛ مايو"صحيفة"، القاهرة، العدد ٤، السنة الاولى، ٢٣/ ٣/ ١٩٨١.

(١٠) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٧٩؛

Ryan, c. r, political strategies and regime survival in Egypt, third world studies (journal), 2001, p. 5; foreign and commonwealth, fco 39, 1205,egypt internal, London,September, 19/ 1972، p. 14.

(١١) عدنان حسين، العامل القومي في السياسة المصرية، لبنان، ١٩٨٧، ص١٢٠.

(١٢) حلمي السعيد، شهادتي للأجيال، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٩٠.

(١٣) للمزيد أنظر: د. ك. و، مديرية التحقيقات الجنائية محضر رقم ٦٣، ٥/ ٢/ ١٩٧١، ص٢٥.

(١٤) غالي شكري، المثقفون والسلطة في مصر، ط١، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٦٢.

(١٥) د. ك. و، مديرية التحقيقات الجنائية، محضر رقم ٧، ٢٠/ ٥/ ١٩٧١؛ عمر الليثي، المصدر السابق، ص١١٤.

(١٦) عمر بطيشة، الكاتب الساخر محمود السعدني شاهد على العصر، ط١، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص١٤– ٦٢.

(١٧) **محمد سعد الدين زايد:** ولد بالقاهرة، عين محافظاً للقاهرة، ثم وزيراً للإسكان والمرافق، اتهم بتدبير مؤامرة ضد الرئيس أنور السادات لقلب نظام الحكم في الخامس عشر من أيار عام ١٩٧١، وافرج عنه بعد اغتيال الرئيس أنور السادات عام ١٩٨١، مصطفى بهجت بدوي، حكايات سبتمبر٢٤: على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٧٨.

(١٨) د. ك. و، مديرية التحقيقات الجنائية، محضر رقم ٤٨، ٢٣/٥/ ١٩٧١.

(١٩) **وجيه أباظة:** (١٩١٧ – ١٩٩٤) ولد بمحافظة الشرقية، وبعد أن أتم تعليمه الابتدائي والثانوي التحق بكلية الطيران، وتخرج منها عام ١٩٣٩، عمل بالسلاح الجوي إبان العهد الملكي، احد الضباط الاحرار الذين ساهموا بثورة تموز عام ١٩٥٦، تولى العديد من المناصب منها مدير الشؤون العامة للقوات المسلحة، عين محافظاً للبحيرة للمدة (١٩٦٠–١٩٧١)، والغربية للمدة (١٩٦٨– ١٩٧٠)، والقاهرة (١٩٧٠– ١٩٧١)، اعتقل بتهمة الاشتراك بأحداث ١٥ايار عام ١٩٧١. مذكرات مصطفى الفقي: الراوية رحلة الزمان والمكان، القاهرة، ٢٠٢١، ص٢٨.

(٢٠) محمود فوزي، وجيه اباظة يتذكر (الثورة – عبد الناصر – السادات)، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٠٠ – ١٠١.

(٢١) **مجدي حماد:** سياسي وعسكري مصري، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة عام ١٩٨٠، درس في عدد من الجامعات والمعاهد المصرية، استاذاً في= =الجامعة اللبنانية عام ٢٠٠١، ورئيس أمنائها بين عامي ٢٠٠٢–٢٠١٠، له عدد من المؤلفات في السياسة والعلاقات الدولية. مجدي حماد، السادات واسرائيل: صراع الاساطير والأوهام، ط١، بيروت، ٢٠١٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص١٢٢.

(٢٣) محمد حافظ اسماعيل، امن مصر القومي في عصر التحديات، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٧٧.

(٢٤) لقاء تلفازي مع اللواء طه زكي في برنامج ٩٠ دقيقة على قناة المحور، ٨/ ١٠/ ٢٠١٣.

(٢٥) هدير محمد إبراهيم قنديل، المصدر السابق، ص٢٤.

(٢٦) **جيهان السادات:** باحثة وسيدة مصرية زوجة الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات، ولدت في القاهرة عام ١٩٢٩، التحقت بعد اكمال تعليمها الاولي بجامعة القاهرة لتحصل على البكالوريوس عام ١٩٧٣، وماجستير في الادب العربي من الجامعة نفسها، وفي عام ١٩٧٤حصلت على مقعد في المجلس الشعبي في المنوفية، واعيد انتخابها عامي ١٩٧٨ – ١٩٨١، بعد وفاة زوجها الرئيس أنور السادات كرست جهودها للتدريس والقاء المحاضرات في الجامعات العالمية، ووزعت وقتها بين الاقامة في مصر وامريكا، ثم اصبحت اقامتها الدائمة في القاهرة لها العديد من المؤلفات منها سيدة من مصر. للمزيد أنظر: احمد رجائي، ١٠٠٠ شخصية نسائية مصرية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٣٠ – ٣١.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ص ٣١٥–٣١٦.

(٢٨) جيهان السادات، سيدة من مصر، القاهرة ، ١٩٨٧، ص٢٩٤.

(٢٩) صلاح الامام ، حسين الشافعي واسرار ثورة يوليو وحكم السادات، ط١، القاهرة، ١٩٩٣ ، ص١٥٧.

(٣٠) د. ك. و، وكالة الانباء العراقية، رقم الملفة ٠٠١/ ١١٦، الوثيقة رقم ٢٢، ١٩٨٣/٣/٦.

(٣١) الحياة "صحيفة"، السنة ٢٦، العدد ٧٨٧٣، ٢٣/ ٧/ ١٩٧١.

(٣٢) رشدي سعيد، رحلة عمر ثروات مصر بين ناصر والسادات، ط١، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٦٤.

(٣٣) **احمد اسماعيل علي:** (١٩١٧ – ١٩٧٤) ولد في القاهرة، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٨، وبعد تخرجه برتبه ملازم ثان التحق بسلاح المشاة، وشارك في الحرب العالمية الثانية، وحرب فلسطين ١٩٤٨، والعدوان الثلاثي ١٩٥٦، ونكسة ١٩٦٧، وفي عام ١٩٦٩ أصبح رئيساً لأركان الجيش المصري، ثم رقي لرتبة فريق، وعين في عام ١٩٧٢ وزيراً للحربية. للمزيد أنظر: حيدر عبد الامير، احمد اسماعيل علي ودوره العسكري والسياسي في مصر ١٩١٧-١٩٧٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد،٢٠١٨؛ مصر والمصريون في الحرب والسلام: شخصيات واحداث٢٠٠عام، ج٢، القاهرة، ٢٠١٧، ص٢٤٠.

(٣٤) مجدي الجلاد، مذكرات احمد اسماعيل وزير الحربية في معركة اكتوبر، ط٢، الجيزة، ٢٠١٣، ص١٠٧.

(٣٥) الحياة اللندنية "صحيفة"، العدد ٧٨١٦، ٢٧/ ٥/ ١٩٧١.

(٣٦) سيد مرعي، اوراق سياسية مع الرئيس انور السادات، ج٣، ط١، القاهرة، ١٩٧٩، ص٦٢٥.

(٣٧) **محمد صادق** :عسكري مصري ولد بمحافظة الشرقية عام ١٩١٧، خريج الكلية الحربية عام ١٩٣٩ شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، رئيس اركان القوات في سيناء عام ١٩٥٨، مديراً للمخابرات في عام ١٩٦٦، رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية عام ١٩٦٩، وزيراً للحربية للأعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ للمزيد أنظر: F.c.o, Arab Republic of Egypt, p. 89.

(٣٨) عبده مباشر، سنوات في قلب الصراع: مذكرات الفريق اول محمد احمد صادق وزير الحربية الاسبق، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٠٨؛محمد الجوادي، مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ – ١٩٧٢: في أعقاب النكسة، ط١، ٢٠٠١، ص٣٣٣.

(٣٩) ضياء الدين داود، ما بعد عبد الناصر أيام والسادات، القاهرة، ١٩٨٣، ص٣٠٨.

(٤٠) محاضر مجلس الشعب المصري، الفصل التشريعي الاول، دورة الانعقاد الثالث، مضبطة الجلسة الخاصة، ١٥/ ٥/ ١٩٧٤، ص٣٥٢٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص٣٥٣٥.

(٤٢) **مصطفى خليل:** (١٩٢٠-٢٠٠٨) ولد بمحافظة القليوبية، حاصل على بكالوريوس هندسة عام ١٩٤١، دكتوراه من جامعة إلينوي في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٥١، أستاذاً بكلية الهندسة في جامعة عين شمس للمدة ١٩٥١-١٩٥٦، تولى عدة مناصب وزارية منها وزارة النقل والمواصلات والاتصالات، نائب لرئيس الوزراء لشؤون الكهرباء والبترول والطاقة للمدة ١٩٥٨-١٩٦١، ظل يتولى مناصب وزارية حتى استقالته عام ١٩٦٦ لظروف صحية، ثم عاد بعدها ليتولى منصب رئيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون للأعوام ١٩٧١،١٩٧٠، أميناً عاماً للإتحاد الاشتراكي العربي، رافق الرئيس انور السادات في زيارته الى القدس عام ١٩٧٧، نائباً لرئيس الحزب الوطني الديمقراطي في مصر. قناة الجزيرة الفضائية، برنامج شاهد على العصر، مصطفى خليل يتحدث مع احمد منصور عن نشأته وتقسيم فلسطين ورؤيته للصراع مع اسرائيل، ح١، ٢٠٠٠/١/٢٢.Www.aljazeera.net

(٤٣) طارق حبيب، ملفات ثورة يوليو: شهادات ١٢٢من صناعها ومعاصريها، ط١، القاهرة، ١٩٩٧، ص٤٩٢.

(٤٤) **عزيز صدقي: (١٩٢٠-٢٠٠٨)** ولد بالقاهرة عام ١٩٢٠ حاصل على شهادة الهندسة من جامعة القاهرة عام ١٩٤٤، وعلى الدكتوراه في التخطيط الإقليمي والتصنيع من جامعة هارفرد الامريكية عام ١٩٥٥٠، تولى العديد من المناصب منها مستشاراً فنياً لرئيس الوزراء عام ١٩٥٣، وزيراً للصناعة ١٩٥٦، ثم نائباً لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية عام ١٩٦٤، مستشار رئيس الجمهورية للإنتاج عام ١٩٦٦، وزير الصناعة والثروة المعدنية عام ١٩٦٨، عضواً بمجلس الامة عام ١٩٦٩، عضو المجلس الاعلى للدفاع المدني عام ١٩٧٠، عضو لجنة الاعداد للمعركة عام ١٩٧٢، ثم رئيساً للوزراء عام ١٩٧٢، ثم مساعد لرئيس الجمهورية عام ١٩٧٣. عمر بطيشة، شاهد على العصر / فاروق جويدة، ط١، القاهرة، ٢٠١١، ص٦٦.

(45) stephen klaidman , War Minister, 5 Other Quit Sadat Gabinet, Proquest Historicai (news papers), 14/5/1971؛ الجمهورية "صحيفة"، السنة ١٠٢، العدد ٢٢٦٦٤، ١٩٧١/٥/١٤

(٤٦) محمد الطويل، وزارة اكتوبر، د. م، ١٩٩٠، ص٢٦٦؛ علي السمان، اوراق عمر من الملك ...إلى عبد الناصر والسادات، ط١، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٧٥.

(٤٧) الحياة "صحيفة"، السنة ٢٦، العدد ٧٨٥٧، ٧/ ٧/ ١٩٧١.

(٤٨) السياسي "صحيفة مصرية"، العدد ١٨٤، ١٢/ ٩/ ١٩٧٦.

(٤٩) ومن الجدير بالذكر ان كمال الدين حسين كان قد حذر الرئيس انور السادات من تلك المراكز لاسيما بعد اقالة علي صبري قائلاً "**لو يشيل علي صبري لوحده تبقى زي اللي نكش عش الدبابير هاجوا عليه الدبابير لغاية ما يموتوه ..إذا كان عاوز لازم يسحق عش الدبابير كله** ". طارق حبيب، المصدر السابق، ص٤٨٦.

(٥٠) الاهرام " صحيفة، السنة ٩٧، العدد ٢٠٨٤٥، ٢٤/ ٥/ ١٩٧١.

(٥١) **عصمت سيف الدولة:**(١٩٢٣-١٩٩٦) محام شهير، ومفكر قومي، ولد بمحافظة آسيوط، حاصل على بكالوريوس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٤٦، دبلوم في الاقتصاد السياسي عام ١٩٥١، ودبلوم في القانون العام عام ١٩٥٢ من جامعة القاهرة، ودبلوم الدراسات العليا في القانون عام ١٩٥٥ من جامعة باريس، ثم دكتوراه في القانون عام ١٩٥٧ من جامعة باريس، تم القبض عليه اوائل حكم الرئيس السادات بتهمة تنظيم قومي للإطاحة بأنظمة الحكم في الوطن العربي واطلق سراحه عام ١٩٧٣، ليعتقل مره أخرى عام ١٩٨١، من مؤلفاته هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً . للمزيد أنظر: عصمت سيف الدولة، المفكر القومي الكبير الدكتور عصمت سيف الدولة: ٢٠ اغسطس ١٩٢٣ – ٣١ مارس ١٩٩٦، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٥٢) عصمت سيف الدولة، عن الناصريين واليهم، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٢.

(٥٣) **امين مصطفى شاكر:** ابن مصطفى بك شاكر اكبر التجار في مصر، التحق بالكلية الحربية عام ١٩٤٢، كبير معلمي مدرسة الأشارة، عضو في اللجنة العليا للضباط الاحرار، مديراً لمكتب جمال عبد الناصر للمدة ١٩٥٢-١٩٥٧، ١٩٥٨-١٩٦١، سفير مصر في المقر الاوربي للأمم المتحدة بجنيف للأعوام ١٩٥٧، ١٩٥٨، ثم سفيراً في فنزويلا ١٩٦١، وزيراً للسياحة للمدة ١٩٦٧-١٩٦٩. للمزيد أنظر:سليمان الحكيم، امين شاكر اول مدير مدير لمكتب عبد الناصر يروي اخطاء الثورة الوحدة مع سوريا تأميم الصحافة، ط١، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص٤-٦.

(٥٤) سليمان الحكيم، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٥٥) محمد حماد، الرئيس والاستاذ: دراما العلاقة بين الكاتب والسلطان، القاهرة، ٢٠١٢، ص٣٤٦.

(٥٦) غالي شكري، المصدر السابق ، ص١٦٢.

(٥٧) أنور محمد ، شهود عصر السادات، ط١، القاهرة، ١٩٩٠ ، ص ص٢٧- ٢٩.

(٥٨) **النبوي اسماعيل:** ولد عام ١٩٢٥، تخرج من كلية الشرطة عام ١٩٤٦، درس الحقوق في جامعة القاهرة، عمل في مباحث أمن الدولة بعد قيام ثورة ١٩٥٢، ثم في مباحث السكك الحديد، شغل منصب مدير مكتب ممدوح سالم كوزير للداخلية، وكرئيس للوزراء ١٩٧١، وفي عام ١٩٧٧اختير

ليكون نائباً لوزير الداخلية، ثم وزيراً للداخلية للمدة ١٩٧٧ – ١٩٨٢، ثم نائب لرئيس الوزراء عام ١٩٨٢. للمزيد أنظر: محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية (١٩٥٢ – ٢٠٠٠) دراسة تحليلة وموسوعة شخصيات، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٦٥٦– ٦٦١.

(٥٩) علي حسن عبد الباقي، شهود عصر السادات، د. م، ، ٢٠٠٣ ، ص١٠٩.

(٦٠) عثمان احمد عثمان، صفحات من تجربتي، ط٢، القاهرة، ١٩٨١ ، ص ص٤٠٣ – ٤٠٤.

(٦١) **صوفي أبو طالب:** ولد في محافظة الفيوم عام ١٩٢٢، حاصل على بكالوريوس حقوق في جامعة القاهرة عام ١٩٤٩، دكتوراه من جامعة باريس ١٩٥٣. مستشاراً لجامعة اسيوط للمدة ١٩٦٥ – ١٩٦٧، مستشاراً لجامعة القاهرة للمدة ١٩٦٧ – ١٩٧٣، رئيساً لجامعة القاهرة للمدة ١٩٧٥ – ١٩٧٨، رئيس مجلس الشعب للمدة ١٩٧٧= = ١٩٨٢، رئيساً مؤقتاً للجمهورية في ٦/ ١٠ الى ١٤/ ١٠/ ١٩٨١ عقب اغتيال الرئيس انور السادات، حاصل على جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٩٠. محمد عبد المنعم عبد الحفيظ عموري، القضايا الاقتصادية في مجلس الشعب المصري (١٩٧١ – ١٩٨١)، اطروحة دكتوراه، جامعة اسيوط، كلية الآداب، ٢٠١٥، ص٢٤؛ عمرو موسى، كتابية، القاهرة، ٢٠١٧، ص٣٩.

(٦٢) علي حسن عبد الباقي، المصدر السابق ، ص١٥.

(٦٣) **احمد سميح طلعت:** ولد عام ١٩٢١ بمحافظة المنوفية، عمل قاضياً بمحكمة المخدرات، ومحكمة قويسنا، وشبين الكوم، ابعد عن الوظيفة في مذبحة القضاء عام ١٩٦٩، ثم عادا مستشاراً بمحكمة النقض، عمل على الغاء محاكم أمن الدولة العليا والمحاكم الجزئية العسكرية، أنشأ مركز الدراسات القضائية، وزيراً العدل عام ١٩٧٦. أدخل خدمات الكومبيوتر والميكروفيلم في المحاكم. للمزيد انظر: علي محمد سلام، مشاهير السياسة (زعماء وملوك ورؤساء – برلمانيون – سفراء – قادة)، ج١، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص١٧.

(٦٤) الاهرام "صحيفة"، السنة ١٠٢، العدد ٣٢٦٦٥، ١٧/ ٥/ ١٩٧٦.

(٦٥) **رفعت المحجوب:** (١٩٢٦ – ١٩٩٠) ولد بدمياط، حاصل على بكالوريوس حقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٤٨، ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد من جامعة باريس عام ١٩٥١، دكتوراه الدولة في الاقتصاد من جامعة باريس عام ١٩٥٣، تدرج في المناصب منها عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧١، وزيراً برئاسة الجمهورية عام ١٩٧٢، نائب لرئيس الوزراء، وامين للاتحاد الاشتراكي العربي في الوقت نفسه عام ١٩٧٥و١٩٨٥، تولى رئاسة مجلس الشعب المصري حتى

اغتيل عام ١٩٩٠، نال العديد من الجوائز التقديرية. للمزيد أنظر: الحسيني الحسيني معدي، أشهر الاغتيالات في العالم، ط٣، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص٢١٣ – ٢١٦.

(٦٦) الاهرام "صحيفة"، السنة ١٠٢، العدد ٣٢٦٦١، ١٣/ ٥/ ١٩٧٦.

(٦٧) أختير من الجامعة العربية أميناً لها بعد ترك الوزارة. هدير محمد إبراهيم قنديل، المصدر السابق، ص٢٧.

(٦٨) **محمد حماد:** كاتب ومخرج مصري، درس الاعلام في جامعة حلوان، له العديد من المؤلفات منها (الرئيس والاستاذ.. دراما العلاقة بين الكاتب والسلطان، شعراوي جمعة، شهادة للتاريخ). للمزيد أنظر :https://m.masralarabia.net

(٦٩) محمد حماد، شعراوي جمعه "شهادة للتاريخ"، ط١، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص١٦– ١٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ص١٦.

(٧١) المصدر نفسه ، ص١٧.

(٧٢) **هشام عبد القادر حسن:** مؤلف، وأستاذ بأمراض طب الاطفال، أمراض الكبد، والجهاز الهضمي في جامعتي نيويورك، وآريزونا، بعد ان تخرج من كلية الطب جامعة القاهرة عام ١٩٧٧، ماجستير طب الاطفال من الجامعة نفسها. هشام عبد القادر، ذكريات من تاريخ وطن: خواطر في السياسة والفن والمجتمع، القاهرة، ٢٠٢١.

(٧٣) المصدر نفسه، ص٨٤.

(٧٤) **عبد الستار الطويلة:** ولد عام ١٩٢٨، انتمى لأحدى فصائل اليسار لتحرير مصر من الاستعمار الاجنبي والمصري، سجن بتهمة الدعوة الى الثورة في حملة الاعتقالات التي شملت الشيوعيين المصريين، والتي استمرت بين عامي ١٩٥٩ – ١٩٦٤، له العديد من المؤلفات منها: (اليسار الاوربي، اوربا والعدوان الاسرائيلي، اسرائيل بعيون مصرية)، اضافة للعديد من الكتب للمزيد أنظر: صلاح عيسى، شخصيات لها العجب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص٥٧ – ٦١؛ عبد الستار الطويلة، أزمة الخليج حرب أم سلام، القاهرة، ١٩٩١، ص ص٤٠٣ – ٤٠٤.

(٧٥) محمود أمين العالم، الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٢.

(٧٦) عبد الستار الطويلة، السادات الذي عرفته، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص٦٣ – ٦٤.

(٧٧) هشام عبد القادر، المصدر السابق، ص ص٨٤– ٨٥.

(٧٨) عبد الله أمام، علي صبري يتذكر، ص ص١١٣– ١١٥.

(٧٩) السيد الحراني، مذكرات الدكتور مصطفى محمود، ط٩، القاهرة، ٢٠١٤ ، ص ص ١٦٢، ١٦٨.

(٨٠) فؤاد زكريا، كم عمر الغضب؟ هيكل وأزمة العقل العربي، المملكة المتحدة، ٢٠١٩، ص٧٦.

(٨١) المصدر نفسه ، ص٧٣.

(82) edward r.f. sheeairo, request historical (news papers), new york times, 22/ 8, 1971, p. 12 ؛ ١٩٧١ /٥ /٢٨، ٣١٥٨ الاهرام "صحيفة"، السنة ٩٩، العدد

(٨٣) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ص ١٠٦.

١. (٨٤) **مصطفى أمين:** (١٩١٤– ١٩٩٧) بكالوريوس وماجستير علوم سياسية من جامعة جورج تاون الامريكية، اصدر مع أخيه علي أمين اول جريدة في حياتهما هي اخبار البيت، ثم اصدر مجلة التلميذ، ترأس عدد من المجلات منها(روز اليوسف، آخر ساعة)، أصدر وشقيقة في عام ١٩٤٤ جريدة اخبار اليوم، ثم مجلة آخر لحظة عام ١٩٤٨، وجريدة الاخبار عام ١٩٥٢. له عدد من المؤلفات. سعيد جودة السحار، موسوعة اعلام الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٩٢.

(٨٥) مصطفى أمين وأحمد كمال ابو المجد وآخرون، وماذا بعد حرب اكتوبر؟، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٢.

(٨٦) **سامي الزقم:** كاتب مصري، ولد عام ١٩٤٨ بمحافظة الدقهلية، بكالوريوس آداب، مدير عام بوزارة الخارجية، عضو في الجمعية المصرية للدراسات الجغرافية، وعضو الجمعية المصرية للدراسات التأريخية، عضو بمركز طلعت حرب الثقافي، نائب رئيس مجلس ادارة جمعية رد المظالم الدائمة لحقوق الانسان، له العديد من المؤلفات منها (خارج دائرة الضوء، محاكمة رئيس). مقابلة الكترونية مع سامي الزقم، ١٦/ ١/ ٢٠٢٢.

(٨٧) سامي الزقم، السادات: رحلة الصعود من ميت أبو الكوم الى المنصة، ط٣، القاهرة، ٢٠١٩، ص ص٤٧ – ٥٠.

(٨٨) عادل الاشوح، حقيقة التنظيم الطليعي وإنقلاب السادات على ثورة يوليو، ط١، القاهرة، ٢٠١٦، ص٦٤.

(٨٩) **أنجي رشدي:** من مواليد مدينة القاهرة، حاصلة على بكالوريوس حقوق جامعة القاهرة عام ١٩٤٧، عملت في الصحافة عام ١٩٥١، اصبحت رئيس القسم الدبلوماسي، ثم مستشاراً لرئيس تحرير مجلة المصور، وعضو اتحاد المحامين العرب عام ١٩٨٣، شاركت بعده مؤتمرات للمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥، والدانمارك ١٩٨٠، ونيروبي عام ١٩٨٥، نجحت في انتخابات المؤتمر الوطني ١٩٨١ عضو لجنة المرأة القومية، ومنظمة تضامن شعوب اسيا وافريقيا، من مؤلفاتها تعبئة المرأة للمشاركة الاجتماعية. للمزيد أنظر: احمد السيد النجار، أهراميات شاركن في حملة شعلة التنوير، الاهرام اليومي " صحيفة الكترونية "، ١٦/ ١/ ٢٠١٦. https://gate.ahram.org.ef

(٩٠) الاهرام: صحيفة"، السنة ٩٩، العدد ٣١٥٦٦، ١٤/ ٥/ ١٩٧٣.

(٩١) **علي السمان:** صحفي ومفكر مصري من مواليد القاهرة عام ١٩٢٩. حاصل على شهادة القانون من جامعة الإسكندرية عام ١٩٥٣، ودبلوم الدراسات العليا للقانون العام، والعلوم السياسية من جامعة غرونوبل في فرنسا، ودكتوراه الدولة في القانون والعلوم السياسية جامعة باريس عام ١٩٦٦، رئيس الاتحاد الدولي لحوار الثقافات والاديان وتعليم السلام، سكرتير عام الجمعية المصرية الأوربية للأعلام الاقتصادي. للمزيد أنظر: علي السمان، المصدر السابق.

(٩٢) علي السمان، المصدر السابق ، ص ص١٧٤ –١٧٥.

(٩٣) **عبد الرحمن الشرقاوي:** (١٩٢٠ – ١٩٨٧) ولد في المنوفية، شاعر وأديب مصري، حاصل على بكالوريوس حقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٤٣، رئيساً لتحرير مجلة الطليعة عام ١٩٤٥، ساهم في عام ١٩٥٢ بأصدار مجلة الغد الجديد، رئيس لمجلس ادارة مؤسسة روز اليوسف للمدة ١٩٧١ – ١٩٧٧، ثم سكرتيراً للمجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية حتى عام ١٩٧٩، نال العديد من الجوائز منها جائزة الدولة التقديرية في الآداب عام ١٩٧٤، انتخب عام ١٩٨١ رئيساً لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية في مؤتمر عدن. للمزيد أنظر: عبد الرحمن الشرقاوي، الحسين ثائراً، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٧٦.

(٩٤) عبد الرحمن الشرقاوي، حيوية التجربة.. ومسؤولية الممارسة، روز اليوسف "مجلة "، السنة ٤٨، العدد ٢٣٤٥، ١٩٧٣، ص٤.

(٩٥) الاخبار "صحيفة"، السنة ٢٠، العدد ٧٥٤٦٠، ١٦/ ٥/ ١٩٧١.

(٩٦) صباح ياسر لفته، أنور السادات (دراسة تأريخية)، بابل، ٢٠٠٩، ص٢٠٧.

(٩٧) عبد العليم محمد ،الخطاب الساداتي تحليل الحقل الايديولوجي للخطاب الساداتي، كتاب الاهالي، القاهره، ١٩٩٠ ، ص١٢٠.

(٩٨) رجاء النقاش، صفحات من مذكرات نجيب محفوظ، مصر، ١٩٩٧، ص ص٢٣٥ – ٢٣٦.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص١١١.

(١٠١) سليمان مظهر، قصة الصراع بين السادات ورجال عبد الناصر، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص٢٩ – ٣٠.

(١٠٢) **إبراهيم سعده** (١٩٣٧ – ٢٠١٨) ولد بمدينة بورسعيد، وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي بمدارسها، درس الاقتصاد السياسي في سويسرا، عمل مراسلاً صحفياً، تولى ادارة تحرير دار اخبار اليوم،

وصحيفة مايو في الوقت نفسه، له العديد من الكتب منها (سنوات الهوان، الروس قادمون، الاصدقاء الاعزاء، ماذا لو) للمزيد أنظر: دار التحرير صداقة قديمة مع الكتاب وحرية الرأي، إصدار خاص بمسابقة كتاب الجمهورية، ٢٠١٠، ص ص٣٥-٣٨.

(١٠٣) أخبار اليوم " صحيفة "، السنة ٣٧، العدد ١٩٢٧، ١٠/ ١٠/ ١٩٨١.

(١٠٤) علي القماش، ملف ابراهيم سعده: بقايا كاتب، د.ت، ٢٠٠٢، ص ص ٢٤٠-٢٤١.

(١٠٥) سامي الزقم، المصدر السابق، ص٤٨.

(١٠٦) **محمد عفيفي:** استاذ التاريخ الحديث والمعاصر، ولد بمحافظة القاهرة، رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب – جامعة القاهرة للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٤، ٢٠١٦ – ٢٠١٩، الامين العام للمجلس الاعلى للثقافة للمدة ٢٠١٤ – ٢٠١٥. مقابلة عبر الانترنت مع الدكتور محمد عفيفي في ١١/ ١/ ٢٠٢٢.

(١٠٧) مقابلة عبر الانترنت مع الدكتور محمد عفيفي في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٢١.

(١٠٨) **البابا شنودة:** ولد نزير جيد في محافظة اسيوط عام ١٩٢٣، بعد ان اتم تعليمه الاولي التحق بجامعة الملك فؤاد الاول كلية الآداب قسم التاريخ عام ١٩٤٢، التحق بالكلية الاكليريكية عام ١٩٤٧، عين مدرساً فيها نظراً لنبوغه وتفوقه، ترهبن في دير العذراء السريان تحت اسم الراهب أنطونيوس السرياني عام ١٩٥٤، سكرتيراً شخصياً للبطريرك كيرلس السادس عام ١٩٥٩، آسقفاً للتربية والتعليم ومسؤول الكلية الاكليريكية باسم الأنبا شنودة عام ١٩٦٢، أختير في عام ١٩٧١ بطريرك للكنسية القبطية. للمزيد أنظر: نبيل لوقاباوي، قداسة البابا شنودة الثالث والسهام الطائشة الموجهة لسيرته، د. م، ٢٠٠٦.

(١٠٩) كامل عبد الفتاح بحيري، التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر (الاسلامية والمسيحية)، تقديم: محمد عمارة، ط١، المنوفيه، ٢٠٠٨، ص٣٠١.

(١١٠) الكرازة (مجلة)، السنة السادسة، العدد ٢٠، ١٦/ أيار/ ١٩٧٥، ص١؛ السنة السابعة، العدد ٢١، ٢١/ أيار/ ١٩٧٦، ص١.

(١١١) محمد عوض، الأزهر أي مستقبل ينتظره، مصر، ٢٠١٧، ص٦٩.

(١١٢) **الشيخ احمد حسن الباقوري:** (١٩٠١– ١٩٨٥) ولد بمحافظة أسيوط، تخرج في كلية اللغة العربية بجامعة الازهر عام ١٩٣٢، وحصل على التخصص عام ١٩٣٦، عين وكيلاً لمعهد أسيوط عام ١٩٤٧، اختير وزيراً للأوقاف عام ١٩٥٢، عيد مديراً لجامعة الازهر عام ١٩٦٤، له عدة مؤلفات منها (العودة الى الايمان، الاسرة الاسلام، مع الصائمين). للمزيد انظر: ياسر مغاوري عمر، احمد عمر هاشم وجهوده في الحديث النبوي الشريف، ط١، القاهرة، ٢٠١٣، ص١١٨.

(١١٣) الاهرام "صحيفة"، السنة ١٠٢، العدد ٣٢٦٦١، ١٣/ ٥/ ١٩٧٦.

(١١٤) **الشيخ عبد المنعم النمر:** (١٩١٣ – ١٩٩١) عالم إسلامي، ولد بمحافظة كفر الشيخ، ودرس بالأزهر، وأحرز العالمية بدرجة استاذ من الأزهر، عين مدرساً بالأزهر، قام بأعمال شيخ الازهر عام ١٩٧٨، وعين وزيراً للأوقاف، نال جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٨٥، له عدة مؤلفات منها (الاسلام والشيوعية، تاريخ الاسلام في الهند). أحمد العلاونه، ذيل الاعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين، والمستشرقين، ط١، السعودية، ١٩٩٨، ص ص١٣٤ – ١٣٥.

(١١٥) الاهرام " صحيفة "، العدد ٨٧١٨، ١٦/ ٥/ ١٩٨٠.

(١١٦) عبد الحميد كشك، قصة ايامي: مذكرات الشيخ كشك، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٢٢.

(١١٧) الاهرام "صحيفة"، السنة ٩٧، العدد ٢٠٨٤٢، ٢١/ ٥/ ١٩٧١.

(١١٨) محاضر مجلس الشعب المصري، الفصل التشريعي الثاني، دورة الانعقاد الثالث، الاجتماع غير العادي، ١٤/ ٥/ ١٩٧١، ص١٦٢١.

(١١٩) محاضر مجلس الشعب المصري، الفصل التشريعي الثاني، دورة الانعقاد الثالث، الاجتماع غير العادي، ١٤/ ٥/ ١٩٧١، ص ص١٦٢٢-١٦٢٣؛ الاخبار "صحيفة"، السنة ٢٤، العدد ٧١٣٩، ١١/ ٥/ ١٩٧٥.

(١٢٠) **مختار حسن هاني:** ولد بمحافظة القليوبية عام ١٩٢٥، حاصل على بكالوريوس حقوق عام ١٩٥١،عمل بالمحاماة للمدة ١٩٥١-١٩٨١، عضو مجلس الشعب المصري(١٦) عاماً ، وزيراً لشؤون مجلس الشعب والشورى المصري للمدة ١٩٨١-١٩٨٤، له عدة مؤلفات منها(نظام المحلفين، اوضاع الصحافة في مصر). علي محمد سلام المصدر السابق، ص٣٣٧.

(١٢١) محاضر مجلس الشعب المصري، الفصل التشريعي الثاني، دورة الانعقاد الثالث، الاجتماع غير العادي، ١٤/ ٥/ ١٩٧١، ص ص١٦٢١ – ١٦٢٢.

(١٢٢) محاضر مجلس الشعب المصري، الفصل التشريعي الثاني، دورة الانعقاد الثالث، الاجتماع غير العادي، ١١/٥/١٩٧٥، ص١٦٢١.

(١٢٣) **نوال عامر: (١٩١٣-١٩٩٠)** ولدت بمحافظة القاهرة، حاصلة على البكالوريوس في عام ١٩٤٨، عضو مجلس الامة عام ١٩٦٤، عضو المؤتمر الوطني الشعبي عام ١٩٦٤، عضو لجنة الدستور عام ١٩٧١، ساهمت في اول جمعية خيرية لرعاية ابناء العاملات والاطفال بالسيدة زينب . احمد رجائي، المصدر السابق، ص١٢٣.

(١٢٤) محاضر مجلس الشعب المصري، الفصل التشريعي الثاني، دورة الانعقاد الثالث، الاجتماع غير العادي، ١٩٧٥/٥/١١، ص١٦٢٤.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ص ١٦٢٥- ١٦٢٨.

(١٢٦) محاضر مجلس الشعب المصري، الفصل التشريعي الاول، دورة الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة الخاصة، ١٤/ ٥/ ١٩٧١، ص٣٥١٨.

(١٢٧) المصدر نفسه ، ص ص٣٥١٨- ٣٥٢٢.

(١٢٨) **فاتن حمامة:** (١٩٣١ – ٢٠١٥) ممثلة مصرية ولدت بمحافظة القاهرة، مثلت العديد من الافلام والمسلسلات التليفزيونية والاذاعية منها (ابن النيل،اخلاق للبيع، الليلة الاخيرة). للمزيد أنظر: مركز الهلال للتراث الصحفي، سيدة الشاشة فاتن حمامة مذكرات وذكريات، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٢١.

(١٢٩) السيد الحراني، مسيرة فاتن حمامة في الفن والحب والمخابرات، ط١، القاهرة، ٢٠١٦، ص٢٥٣.

(١٣٠) **كمال الشيخ:** (١٩١٩– ٢٠٠٤) مخرج سينمائي، بدأ مسيرته الاخراجية بالعمل مساعداً بقسم الانتاج في استوديو مصر، مارس الاخراج بأعمال تسجيلية عام ١٩٥٢، بلغ عدد الافلام الروائية التي اخرجها نحو(٣٤) فلم أولها" المنزل رقم ١٣"، و آخرها " قاهر الزمان " عام ١٩٨٥، اتجه بعد هزيمة ١٩٦٧ الى الافلام ذات البعد السياسي منها (الصعود الى الهاوية، الرجل الذي فقد ظله). الفيصل "مجلة"، العدد ٣٣٠، ٢٠٠٤، ص١٢٨.

(١٣١) الجمهورية "صحيفة "، السنة ٢٠، العدد ٧٠٨٤، ١٩/ ٥/ ١٩٧٣.

(١٣٢) **جلال الشرقاوي:**ولد عام ١٩٣٤، ممثل، ومخرج مسرحي وسينمائي، بكالوريوس في كلية العلوم عام ١٩٥٤،دراسات عليا في علم النفس والفنون المسرحية، سافر لباريس لدراسة الدراما، وبعد عودته عمل ممثلاً في الاذاعة والتلفزيون، أخرج للسينما أربعة افلام، أسس مسرح الشرقاوي، من مسرحياته التي انتجها (عطية الإرهابية، امسك حكومة). للمزيد انظر: محمود قاسم، موسوعة الممثل في السينما العربية، ج١، مصر، ٢٠٢٠، ص٩٧.

(١٣٣) من هذه الاعمال عفاريت مصر الجديدة، الجمهورية "صحيفة "، السنة ٢٠، العدد ٧٠٨٤، ١٩/ ٥/ ١٩٧٣.

(١٣٤) **عبد الفتاح البارودي:** (١٩١٣ – ١٩٩٦) ولد بمحافظة الشرقية، التحق بالمعهد العالي للتمثيل العربي شعبة النقد، ساهم في اصدار صحيفة الاخبار الجديدة، عمل كاتباً في صحيفة الثقافة حتى عام ١٩٥٢، تولى مسؤولية المراجعة في مجلة الجيل، عمل في صحيفة أخبار اليوم ١٩٦٦ حتى وفاته ١٩٩٦.

http://modernegypt.bibalexorg .

(١٣٥) الجمهورية "صحيفة مصرية"، السنة ٢٠، العدد ٧٠٨٤، ١٩/ ٥/ ١٩٧٣.

(١٣٦) عبد الحميد الاسلامبولي، انشودة شعبية في ذكرى ثورة مايو، روز اليوسف "مجلة"، السنة ٤٨، العدد ٢٣٤٥، ١٩٧٣، ص٤١.

(١٣٧) هويدا عدلي، العمال والسياسة: الدور السياسي للحركة العمالية في مصر من ١٩٥٢-١٩٨١، كتاب الاهالي رقم ٤٥، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص٢١٨ – ٢١٩.

(١٣٨) **صلاح جاهين:** (١٩٣٠– ١٩٨٦) بدأ مشواره الصحفي عام ١٩٥٢، انتشرت أعماله الفنية في روز اليوسف، أشترك في اصدار مجلة صباح الخير، أنظم للأهرام عام ١٩٦٤، ابتكر عدداً من شخصيات الكاريكاتير الشعبية، أثار برسومه معارك سياسية وفكرية كبيرة، من رواد الكتابة لمسرح العرائس، كتب استعراضات كثيرة للتليفزيون، وسيناريو وحوار العديد من الافلام، له عدة مؤلفات منها (الرباعيات، الأزجال الصحيفة) نال العديد من الجوائز منها وسام الدول للعلوم والفنون . للمزيد أنظر: عاطف عمارة، فيلسوف ولاد البلد صلاح جاهين، القاهرة، ٢٠٠٧.

(١٣٩) الاهرام "صحيفة"، السنة ٩٧، العدد ٢٠٨٤٢، ٢١/٥/١٩٧١.

(١٤٠) للاطلاع على بيانات التأييد أنظر: الاهرام ط صحيفة"، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٤/ ٥، ١٩٧١، ١٥/ ٥/ ١٩٧٣، الجمهورية "صحيفة"، ١٥/ ٥/ ١٩٧١.

(١٤١) دعاء احمد البنا، دراما المخابرات وقضايا الهوية الوطنية، ط١، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٧٨.

(١٤٢) محمود قاسم، الفيلم السياسي في السينما المصرية، الجيزة، ٢٠١٨، ص١٩٨.

(١٤٣) دعاء احمد البنا، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(١٤٤) محمود قاسم، موسوعة الافلام العربية، ج١، ط١، لندن، ٢٠١٧، ص٥٥؛ محمد شعبان، السينما المصرية وثورة يوليو بين نقد الحقبة الناصرية وتشويهها، رصيف " صحيفة الكترونية "، ٣١/ ٥/ ٢٠١٧.

(١٤٥) هويدا صالح، مقاربات في النقد الفني، مصر، ٢٠١٧، ص٨٣؛ سيد غيث، فننيات الكتابة الادبية، الجيزة، ٢٠١٦، ص١٤٨؛ دعاء احمد البناء، المصدر السابق، ص ص١٨١ – ١٨٢.

(١٤٦) محمود قاسم، الفيلم السياسي في السينما المصرية، ص ص١٠٥ –١٠٨.

(١٤٧) محمود قاسم، الفيلم السياسي في السينما المصرية ، ص ص١٠٧ –٢١٠.

(١٤٨) يوسف محمد عيدان، أزمة الديموقراطية وأثرها في الصراع على السلطة في مصر ١٩٥٤ – ١٩٧١، مجلة آداب الرافدين، العدد ٧٨، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٩ ، ص٢٥٤.

(١٤٩) عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد ١٩٦٧ – ١٩٧٩، د. م، القاهرة، ١٩٨٨، ص٦٦.

(١٥٠) مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة النخبة الوزارية، بيروت، ١٩٩٣، ص٨٣ – ٨٤.